الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

- قالمـــة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية التخصص: فلسفة إجتماعية

قسم : االفلسفة

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

فلسفة العدالة عند جون راولز

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعداد الطلبة: الأستاذ المشرف :

- سرور لبواهلة شرماط فايزة
- منيرة بوزيتونة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
ا.العالم عبد الحميد	أستاذ محاضر	رئيساً	جامعة 8 ماي 1945
أ.شرماط فايزة	أستاذ محاضر	مشرفاً ومقرراً	جامعة 8 ماي 1945
بلواهم عبد الحليم	أستاذ محاضر	عضواً مناقشاً	جامعة 8 ماي 1945

السنة الجامعية: 2017-2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الآن اكتمل البحث لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر لله عز وجل على توفيقه ونبوء له نعمته فلك الحمد يارب.

و الشكر للأستاذة المشرفة شكرا على التوجيهات القيمة التي حاولنا جهدا اتباعها.

إلى التي بعثت في نفسي الصبر والتفاءل والأمل للمضي قدما في تحقيق أحلامي والدتي الحبيبةذ

إلى روح أبي الغالية إلى كل اخواتي وإخوتي

إلى جميع الأهل وإلى كل الأصدقاء أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان العظيم لكل من ساعدني ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

منيـــرة

إهداء

الحمد لله الذي أنار علينا بنور العقل واعطانا الإرادة والعزيمة لتحقيق مبتغانا

وأعاننا على إتمام هذا العمل

شكر جزيل إلى الشمعتان اللتان احترقتا لتنير دربي ، اللذين لا أستطيع أن

أصف لهما مقدار حبي..

إلى أمي وأبي.

إلى زوجي الذي ساندني وإلى إخوتي واخواني الذين كانوا عونا لي وسنداً لاتمم

دربي الدراسي بنجاح.

كما اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى

الأستاذة "فائزة شرماط"

لتفضلها بقبول الإشراف على هذا البحث،

وعلى صبرها وكذلك على اخلاقها الرفيعة التي يشهد لها كل من عرفها،

كما أتقدم بكافة الشكر لجميع أساتذة

قسم الفلسفة لجامعة 8 ماي 1945 بقالمة

الذين أتاحوا لنا كل السبل المعرفة الممكنة طيلة المشوار الدراسي.

سـرور

مقدمة

لا شك ان مسألة العدالة الاجتماعية كانت وماتزال مطلب وهاجس الكثير من الشرائح الاجتماعية من داخل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ و الزمن، غير أن كل فرد أو فئة في مجتمع انساني كيف يعطي تصوراً للعدالة الاجتماعية و مبادئها وأسسها وامكانيه تحققها على أرض الواقع، وبما انها كانت (العدالة الاجتماعية) هاجس المجتمعات الإنسانية، فإنها استقطبت اهتمام الكثير من الباحثين و المفكرين والفلاسفة وخاصه الذين حملوا على عاتقهم مهمه الانخراط في النقاش المجتمعي العام، والذين ينحدرون من مختلف الحقول المعرفية ، لكن هناك بعض الفلاسفة الذين تركوا بصمات قويه على هذا الموضوع، ويعد "جون راولز" من هؤلاء الفلاسفة باعتباره قد قدم للبشرية وللمجتمعات الديمقراطية ومنح تصوراً واضح وشامل بخصوص هذه الإشكالية بعد أن أعاد فتح مجال سؤال الأخلاق والسياسة داخل المجتمعات الغربية من خلال مشروعه السياسي الذي يتحدث في جوهره عن نظريه العدالة، أين جاء هذا المشروع كرد فعل على ما شاهده العالم في تلك الفتره من حرب العالمية التي كانت بمثابه اشعار عن عمق أزمه العدالة في الوجدان البشري .

مما جعل نظريته في العدالة كإنصاف تستقطب اهتمام مختلف الباحثين في الفكر الفلسفي سواء في العالم العربي، او في العالم الغربي ويكون بذلك راولز من بين الوجوه البارزة في الفلسفة السياسية المعاصرة .

ولقد تناولنا هذا الموضوع من خلال الاشكالية التالية :

كيف يمكن تأسيس العدالة قائمه على مبدا المساواة في مجتمع ليبرالي طبقي؟

وقد تناولنا هذه الإشكالية من خلال تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي :

الفصل الاول: والذي عنونته بـ:" الاصول الفلسفية للعدالة."

وقسمنا هذ" ا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول خصصته للتعريف بالعدالة والتعمق في معانيها، أما المبحث الثاني فقد خصصته للبحث عن تاريخانية العدالة وأطوارها.

الفصل الثاني: الذي عنونته بـ"الأسس التي تقوم عليها نظرية العدالة"

وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول العدالة كمفهوم سياسي عند "جون راولز"، أما المبحث الثاني فقد تحدثنا عن مبادئ العدالة أما المبحث الثالث يتحدث عن العدالة كإنصاف ليأتي المبحث الرابع تحت عنوان " في الوضع الأصلي وحجاب الجهل".

الفصل الثالث : والذي عنونته بـ"قانون الشعوب وتحقق العدل العالمي" والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول قانون الشعوب (بين المفهوم والمبادئ، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه كيفية التعامل مع أنواع الشعوب، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للتحدث عن المقاربات الفلسفية للفكر الراولزي.

-قد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الفلسفي الوصفي، إذ سنقوم من خلاله عرض منطلقات النظرية التطورية الراولزية، والمرتكزات الأساسية لهذه النظرية والأسس الجوهرية المشروعة السياسي.

وعن أسباب اختيارنا هذا الموضوع بالذات فيمكن تقسيمها إلى قسمين :

- أسباب ذاتية: رغبتنا في التطلع على فكر معاصر جديد يبحث عن موضوع جدّ مهم (العدالة) هذا من جهة ومن جهة نظرا للمكانة والجدل الذي تثيره أفكار راولز الساحة العلمية.

- أسباب موضوعية: هي أسباب كثيرة لعلّ أهمها أنها أول نظرية في العصر الراهن تقدم بناء مفهوميا قويا لتأسيس مرجعية العدالة ، كما تعتبر هذه النظرية مشروعا مكتملا مازال الباحثين يتخذونها موضوعا لأبحاثهم الفلسفية في الوقت الراهن وعلى مستوى دولي نظرا لاهتمامها كثيرا بما تعانيه غالبية شعوب من غياب للعدالة وللحقوق والحريات ، فلعل المشروع الراولزي يكون الحل الأمثل لهذه المشاكل . وهذا ما سنحاول عرضه من خلال تحليلنا لهذه النظرية.

الفصل الأول: الأصول الفلسفية للعدالة

المبحث الأول:مفهوم العدالة

المبحث الثاني: تاريخانية العدالة:

أولا: في العصر اليوناني

ثانيا: في العصر الإسلامي.

ثالثا: في العصر الحديث

إن مفهوم العدالة ينطوي على دلالات فلسفية عديدة ومختلفة ، يجعلها تشكل نقطة اهتمام العديد من الفلاسفة في أزمنة مختلفة ، العدالة هي قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض ، فالعدالة محور أساسي في الأخلاق في الحقوق في الفلسفة الاجتماعية وهي قاعدة تنطلق منها بحوث ايجاد المقاييس والمعايير الأخلاقية والقانونية .

وسوف نتناول دراسة هذا المبحث لبيان مفهوم العدالة ، ثم بيان تاريخنياتها والتعمق الأكثر في المفهوم السياسي للعدالة عند جون راولز.

المبحث الأول: مفهوم العدالة.

- العدالة في اللغة :

الفرنسية: justice

الانجليزية:justice

اللاتينية:justitia

(1)العدالة لغة: في الأصل كانت jus كلمة ذات معنى ديني ، واستمر هذا المعنى فيjurare .

إن كلمة jus ، المفهومة بالمعنى العلماني، ثم المحصورة في هذا المعنى أعطت كلمات: justitia –justus–injuria–، ويعني هذا قول الحق ، أي ذلك الذي يقول الحق ، أو العادل[1].

(2) أما اصطلاحا: هي اجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر ، واستعمال الصدق واجتناب الكذب وملازمة التقوى ، والبعد عن الأفعال الخسيسة[2].

[1]أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر : خليل أحمد خليل، ط2 ، منشورات عويدات، بيروت، 2001، ص: 717.

[2]–جميل صليب، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982، ص: 58.

- والعدالة هي مرادفة للعدل بإعتباره مصدراً ، وهو الاعتدال والاستقامة والميل إلى الحق ، وهو الأمر المتوسط بين الطرفي الافراط والتفريط.
- والعدالة عند الفلاسفة هي المبدأ المثالي ،الطبيعي ،أو الوضعي الذي يحدد معنى الحق ، ويوجب احترامه وتطبيقه.
- فإذا كانت العدالة متعلقة بالشيء المطابق للحق دلت على المساواة والاستقامة وإذا كانت متعلقة بالفاعل دلت على احدى الفضائل الأصيلة وهي الحكمة والشجاعة.
- والعدالة باعتبارها فضيلة لها جانبان : أحدهما فردي والآخر اجتماعي فإذا نظرت إليها من جانبها الفردي دلت هيئة راسخة في النفس تصدر عنها أفعال مطابقة للحق وجوهرها الإعتدال والتوازن.
- وقد بين الفلاسفة أن العدالة عندهم عدالتان: عدالة المعارضة (justice commutatille) وعدالة التوزيع أو القسمة(justice distributive) حيث أن الأولى تتعلق بتبادل المنافع بين الأفراد على أساس المساواة كما في عقود البيع والشراء، وسائر المعاملات، أما الثانية فهي تتعلق بقسمة الأموال والكرامات على الأفراد بحسب ما يستحقه كل واحد منهم، بحيث يمكن القول أن نسبة هذا الانسان إلى هذا المال كنسبة كل من كان في مثل مرتبته إلى قسطه، ومعنى ذلك أن العدالة المعارضة تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، على حين أن عدالة التوزيع تنظم علاقات الافراد بالدولة[1].

[1]– المرجع نفسه، ص: 59.

المبحث الثاني: تاريخانية العدالة:

1-العدالة في الحكم اليوناني:

1 العدالة عند أفلاطون:

أ- بين الأخلاق والسياسة:

تتداخل المفاهيم الأخلاقية والمفاهيم السياسية في فلسفة أفلاطون حيث أنه في محاورة الجمهورية يلجأ إلى مماثلة بين العدالة في النفس والعدالة في الدولة ، فالأولى تهدف إلى تحقيق الإنسجام بين اجزائها والثانية تهدف إلى تحقيق الإنسجام بين طبقاتها[1] .

إن المسلم به فلسفة أفلاطون بشكل خاص هو ترابط الأخلاق بالسياسة،فلا يمكن تناول مبحث السياسة بمعزل عن الاخلاق أين نجد أفلاطون قد تفلسف على خلفية الواقع السياسي هذا الواقع الذي كان مريرا إثر انهزام أثينا أمام قوة أسبرطة حيث شكل حدثا مهما عاصره أفلاطون، فقد أشعرته تلك الحرب التي دارت رحابها بين أثينا و أسبرطة بالمذلة والضعف بسبب ما آلت إليه المدينة من دمار وانهيار للقيم، كما أفقدته تلك الحرب الثقة بالديمقراطية كما لم تعبر الأوليغارشية هي الأخرى عن طموحاتها بعد ذلك الدمار والظلم الذي تميزت به بسبب إخلالها نظام الحكومة الطاغية (الثلاثون حاكما) التي جاءت[2] على انقاض النظام الديمقراطي، فلا النظام الديمقراطي حقق الأمن ولا النظام الأوليغارشي فعل ذلك، وفي ظل هذا الواقع السياسي المرير راح أفلاطون يفتش في البدائل السياسية التي بإمكانها أن تنقذ الوطن من الضياع والإنسان اليوناني من كل ذلك الإنهيار الذي سببته الحروب والأنظمة السياسية الفاسدة، ولذلك يعد الإصلاح السياسي الذي رفع لواءه أفلاطون ذا خلفية تاريخية[3]، و لم يكن بالإمكان من أجل إرجاع أمجاد أثينا الخالدة إلا البداية

---

[1]- بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ثائرون، الجزائر العاصمة، د.س، ص: 79.

[2]- المرجع نفسه، ص: 80 .

[3]- بومدين بوزيد ، مرجع سابق، ص: 81 .

بإصلاح الفرد والأخلاق فضلا على نشر الفضيلة في المجتمع، فهدف التربية الأخلاقية للفرد هي الإصلاح السياسي للدولة والمجتمع، كما أن هدفها إعداد المواطن الصالح، فرغم أن هدف السياسة هو تكوين دولة قوية إلا أن الأخلاق هي طريق تكوين المجتمع السياسي الفاضل والمنشود[1] .

فنلاحظ أن المفاهيم السياسية هي قبل ذلك مفاهيم أخلاقية وهذه الملاحظة تنسحب على مفهوم العدالة في فلسفة أفلاطون[2].

فقبل أن يقدم أفلاطون نفسه في الجمهورية في صورة مصلح المدينة يبدو أنه تفكر في العدالة بصفته داعية أخلاق[3].

وهكذا يأتي ترابط الأخلاق بالسياسة عند أفلاطون في كون الأخلاق مقدمة ضرورية للسياسة، وان تشكيل المدينة لا يتم إلا بإعادة تشكيل منظومة أخلاق وقيم جديدة عن تلك التي كانت سائدة، هذا وبعد احترام الشرائع عند أفلاطون سبيلا لتحقيق السعادة في الدولة[4].

ب- مبدأ التمييز الطبقي أساس للعدالة:

يعد التمييز الطبقي المبدأ الأساسي لقوة الدولة ونفوذها، ولا يمكن فهم آلية تشكيل الدولة في فلسفة أفلاطون دون استعياب لمفهوم العدالة في هذه الفلسفة، إذ لا يستقيم مفهومها إلى داخل الدولة "....العدالة هي اقتصار الإنسان على ما يخصه"[5] ولا يجب أن ينتقل داخل المجتمع إلى مهني وأعمال لا تتناسب وطبقته الاجتماعية لأن ذلك قد يسبب فوضى إن الإلتزام بالعمل الذي يخص كل فرد معناه احترام الدولة والصالح العام وتحقيق

---

[1]- فؤاد زكريا، دراسة لجمهورية أفلاطون، القاهرة. دار الكتاب العربي، 1967، ص:55.

[2]- إميل برهيبية، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر : جورج طرابشي، بيروت، دار الطليعة، 1982، ص: 187.

[3]-المرجع نفسه، ص 187.

[4] إميل برهيبية ، مرجع سابق، ص: 187.

[5]- أفلاطون، جمهورية أفلاطون، تر : حنا خباز، بيروت: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ص : 55.

السعادة للمجتمع[1] فسعادة هذا الأخير هي ذاتها سعادة الفرد تتماشى في النهاية مع سعادة الدولة، ولكي تتحقق السعادة بشكل فعلي في الدولة يجب أن يعتلي الفلاسفة كدرس الحكم نظرا لما يحوزون عليه من فضائل فكرية، إذ ثمة علاقة وطيدة في الفلسفة أفلاطون بين الحكم والحكمة، بين السلطة والفعل[2].

إن مفهوم العدالة لا يستقيم ولا يكسب مشروعية وجوده إلا داخل المنظمة الاجتماعية الطبقية التي تقتضي أن يعتلي الفلاسفة سدة الحكم، بل إن العدالة تتطلب أن يتصدر العقل الفلسفي للمجتمع، وتلك هي المقاصد المنشودة، فالفكر العقلاني هو أساس قوة الدولة،، وعلى الدولة قبل ان تستند إلى قوة السلاح عليها أن تعتمد أولا على قوة العقل والعلم، حيث يكرس التقسيم الطبقي عند أفلاطون مفهوم العدالة إذ " ما يجعل الدولة عادلة هو الإلتزام كل فرد من أقسامها الثلاثة عمله[3] "، فتقسيم العمل وإعطاء لكل ذي حق حقه هو أساس بقاء الدولة، لذلك تأسست دولة أفلاطون على نظام الطبقات[4] الاجتماعية وهي :

1) الحكام الفلاسفة: وهم طبقة الذهبية ويمثلون النفس الناطقة او القوة العقلانية .
2) الجند: وهو الطبقة الفضية ويمثل النفس الغضبية.
3) العبيد: وهو الطبقة النحاسية ويمثلون الطبقة او النفس الشهوانية[5].

يتناول أفلاطون في محاورة الجمهورية مشكلة تعريف العدالة وتظهر لنا في هذه المحاورة شخصيات رئيسية ثلاث تمثل أهم اتجاهات السياسة الأثينية في نهاية القرن الخامس ق. م ، فشخصية السفسطائي تراسيماخوس تمثل في الواقع الحزب المتطرف من الديمقراطية فيقول عن العدالة: " إن العدل هو صالح الأقوى وما دام الحاكم هو الأقوى

---

[1]– بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، مرجع السابق ، ص: 93.

[2]– المرجع نفسه، ص: 94 .

[3]– أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر السابق ، ص: 138.

[4]– المصدر السابق، ص: 138.

[5]– أفلاطون، جمهورية أفلاطون، مصدر السابق ، ص: 138.

فالعدالة تسير في مصلحته[1]"، أما عن شخصية سيفالوس التي تبدأ بها المحاورة فتشمل الموقف المعتدل في سياسة الديمقراطية فيقول إن العدالة هي إعطاء لكل لديه حق حقه، أما سقراط ثالث شخصيات هذه المحاورة فيمثل موقف الفلسفة الأرسقراطية المحافظة التي تدافع عن مثال ثابت للعدالة مستمد من التقاليد القديمة للأجداد، فيقول بأن العدالة هي فضيلة النفس الإنسانية التي متى توفرت للإنسان تحققت له السعادة في الدنيا والآخرة[2].

وبناءا على التعريفات التي استعرضها أفلاطون التي كانت اهمها التعريف الذي قدمه تراسيماخوس، سيفالوس وسقراط، يعود أفلاطون إلى تأكيد هذا التعريف حينما يقول: " إن على كل فرد أن يؤدي وظيفة واحدة في المجتمع هي تلك التي وهبته الطبيعة خير قدرة على آدائها وبدون أن يتدخل في شؤون غيره"[3].

يعرف أفلاطون العدالة على أساس فكرة الوظيفة لاعتقاده بأن الدولة إنما تنشأ أساسا من عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها، وعلى ذلك فلكي يلبي الفرد حاجته المختلفة مادية ومعنوية ينبغي أن يأتلف مع غيره ليكونوا مجتمعا يقوم كل فرد منهم حسب مؤهلاته ومواهبه الطبيعية بالوظيفة التي تخصه على أكمل وجه[4]".

---

[1]- المصدر نفسه، ص: 191.

[2]- أميرة حلمي مطر،الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة، 1998، ص: 198.

[3]- مصطفى النشاد، تطور الفلسفة السياسية، من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ط5، 2005، ص:50.

[4]- أفلاطون محاورة الجمهورية، تر: فؤاد زكريا، دار الوفاء، الاسكندرية،2004، ص: 313.

العدالة في الفكر الإسلامي:

1-أبو نصر الفارابي:

يعتقد الفرابي أن الإنسان مخلوق إجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمفرده وأن يوفر لنفسه كل احتياجاته، فهو مخلوق مدني لا يتكامل إلا مع الآخرين، وباعتبار الدولة ظاهرة طبيعية فإنها توفر له هذه الحاجة، من حيث كونه إنسانا يحتاج إلى من يدعمه في أعماله ومشاريعه من جهة، وإلى من يمنعه من الخروج عن الانظمة والقوانين التي تشرعها الدولة من جهة، إنها الدولة التي اختارها بنفسه ليعيش فيها، إنه الإنسان الذي يعمل ويبحث من خلال عمله في الصفات الفاضلة كما يعتقد الفرابي حتى يصل إلى الكمال ومن ثم السعادة[1].

وإن نظام المدينة الفاضلة كما يصفه الفارابي ليس كله من عالم اليوتوبيا، ولكنه ينطوي على قواعد تمت في عالم الواقع، إن مبدا التراتب الذي تبنى على أساس المدينة الفاضلة هو المبدأ الذي تنتظم بموجبه كل الإجتماعات، واليوتوبيا إنما تكمن في تصور مجتمع لا تقوم بين أبنائه سوى علاقات أفقية، أو مجتمع قادر على ان يمارس الوقاية على نفسه، إن التمييز بين الأعلى والأدنى، والعلاقات العمودية بين رئيس ومرؤوس، هما حقيقتان لا يمكن تجاهلهما[2] في أي سلطة من السلطات. وحتى لا يكون التراتب اعتباطا صرفا، فإن الفارابي يبني هذا التراتب على مبدأ التفاضيل، تفاضل الفطر والهيئات ففي المدينة يترتب الناس ويتفاضلون وفقا لما اعدوا له بالطبع وبالهيئات الإدارية، أي وفقا لاستعداداتهم الموروثة وملكاتهام المكتسبة فيتأمن بذبك ما يسميه الفارابي بالإستئهال، الذي

---

[1]- بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، مرجع سابق ، ص: 115.

[2]- المرجع نفسه، ص: 116.

هو شرط العدالة، أي أن يترتب الإنسان في المرتبة التي تستحقها وينال الخير الذي ستحقه دون غيره[1].

ولعل تأكيد الفارابي على الإستئهال هو الصورة المعكوسة لوقع عصره، حيث التغالب و التنازع، ومبدا الإستئهال يحيلنا إلى مبدا الكفاءة الذي هو مقوم من مقومات العدالة حسبما يتصورها الفكر السياسي الحديث، والذي لا يزال يشكل مطلبا اجتماعيا في كثير من الدول والعديد من المجتمعات. بذبك سعى الفارابي من وراء العدالة والمساواة للوصول إلى السعادة، إذ السعادة عنده تقوم على تحقق العقل في الإنسان وصيرورته جوهرا مفارقا أي على تأله الإنسان.

والاجتماع في مدينة او أي اجتماع آخر كامل هدفه وصول الإنسان إلى هذه الغاية.

العدالة في الفكر الحديث:

1-جان جوك روسو:

حدد روسو الخطوط العريضة للنظم التي هيأت للديمقراطية كما أرسى فكرة المواطن الفرد القادر على المشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي، فكان بذلك أحد الفلاسفة الذين مهدت أفكارهم للثورة الفرنسية، ففي كتابة خطاب حول "منشأ عدم المساواة بين البشر وأسسه" نقد العبودية والملكية الخاصة بصفتها من أسباب الظلم وعدم المساواة ، وكان قد استشرف المستقبل بقوله "إننا نقترب من عصر الثورات"، كما يرى بأن النظام السياسي لا يمكن ان ينهض على أساس العبودية، "فالعبيد المقيدون بالأغلال يخسرون كل شيء، بما في ذلك الرغبة في الخروج من القيود"[2]

---

[1]- بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص: 115.

[2]- أوراس زمياوي، جان جاك روسو المسكون بفكرة العدل والمساواة، آفاق المستقبل، العدد 15، سبتمبر2012، ص: 81.

يرى روسو ان البشر يعيشون في حالة صراع دائم، ولكي يتمكنوا من الإستمرار، فعليهم أن يتحدوا ويتضامنوا في ما بينهم. ويلاحظ أن كل شرعية سياسية إنما تتبني على الجماعة والإرادة العامة، ومن الأفضل بالنسبة إليه أن يتوصل الناس إلى سن عقد بينهم يتخلى فيه الفرد عن الحرية المطلقة ليخضع لقوانين تمليها المصلحة العامة[1].

هكذا تكون السيادة للشعب كله لا لفرد معين، فالطاغية لا يؤمن بالشعب. والتجمع هو الذ يضمن الامن واحترام القوانين والحقوق شريطة أن يظل الفرد مستقلا له ذاتيته وحريته، ليصبح في نهاية المطاف تجسيد للإنسان وللمواطن في آن واحد ، وهكذا فإن أحد الاهداف الجوهرية للعقد الاجتماعي هو التأسيس لجمهورية أو لدولة يعيش الناس متساوين أحرار في كنفها[2].

لقد استوحى روسو العقد الاجتماعي من رغبته في وحدة المجتمع وتبعية المصلحة الخاصة للإرادة العامة وسيادة الفضيلة في أمة المواطنين ، بموجب العقد يرى روسو أن الفرد يتحد مع الكل فالعقد معقود مع المجموعة وكل واحد من أفراد المجتمع يضع شخصه وقدراته تحت سلطة الارادة العامة فالفرد كعضو في الجسد وهو لا يتجزأ عن الكل ...والسلطان الذي هو الارادة العامة لا يتقيد بشيء ولكن بحسب روسو لا يمكن أن تكون هناك مصلحة تتنافى مع مصالح الأفراد الذين يشكلون الكل ، ويرى روسو أن سيادة الشعب هي خير ضمان للحقوق الفردية ، الفرد ليس حرا إلا ضمن اتحاد مع الكل ، الحرية هي الطاعة لحكم القانون والانسان يمتلك حريته بإطاعته[3].

للقوانين و الشعب الحر ليس له أسياد بل فقط طائع للقوانين وهو بقوة القوانين لا يطيع البشر فالكل متساوين أمام القانون ، أي أنه كان يقرن الحرية بالمساواة ، والارادة

---

[1]– أوراس زمياوي، مرجع السابق، ص: 81.

[2]– المرجع نفسه، ص: 82.

[3] امام عبد الفتاح امام ، مسيرة الديمقراطية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 22 ، العدد الثاني 1993 ، ص: 65 .

العامة هي الوحيدة التي لها الحق في بقاء قوة الدولة وتوجيها نحو الغايات التي تم لأجلها انشاء النظام السياسي ، وقد أكد روسو أن الارادة العامة واحدة غير مقسمة ومن ثم فإن السلطان الذي تمارسه لا يمكن أن ينقسم ، والارادة العامة عند روسو تتكون في المجتمع عندما يتعلم الأفراد كيف يضحون بمصالحهم الفردية في سبيل صالح أسمى وهو الصالح العام دون سواه روح عامة تهدف إلى تحقيق هذا الصالح ، وهذه الروح العامة هي الارادة العامة التي تملك السلطة المطلقة على جميع الأفراد [1] ولا بد أن تكون ناتجة عنهم مباشرة وليس عن طريق ممثليهم ومن هنا لم يكن روسو مؤمنا بأي منظمات سواء نقابات أو مجالس نيابية لكونها تمثل إرادة خاصة تختلف فيما بينها ويرى روسو في أن السيادة المقتصرة على الارادة العامة لها أربع ميزات:

-لا يمكن التصرف فيها ولا تنتقل بالتوكيل ومن ثم لم يستسغ فكرة الحكومة التمثيلية والملكية على الطريقة الانجليزية فكان يرى أن النواب البرلمانيين مجرد مفوضين وليسوا ممثلين للشعب ، لا تتجزأ ومن ثم كان ضد فصل السلطات والهيئات الوسيطة (النقابات – البرلمان) فهذه الهيئات تمثل في نظره مصالح خاصة تعارض المصلحة العامة ، معصومة طالما لا تحمل مصالح خاصة ، مطلقة فالجسم السياسي له سلطة[2] مطلقة على كل أجزائه ، ويؤكد روسو على ضرورة أن التشريع في كل دولة الحرية والمساواة فالحرية لا يمكن أن تقوم وتتأكد بغير مساواة والمساواة في رأيه هي المساواة في الحقوق والالتزامات ، إن روسو كان من أول المنادين بتضييق الفوارق الطبيعية بحيث يتعين توزيع الثروة يكون هناك الفقير الذي يضطر إلى بيع نفسه ، إن الشعب الصغير يمثل مناخا أفضل لنشأة الحرية وحسن

[1] امام عبد الفتاح امام ، مسيرة الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص: 65.

[2] المرجع نفسه، ص:66.

الرادة والديمقراطية ، إن القوانين مقسمة إلى ثلاث فئات ، قوانين سياسية تحدد العلاقة بين الافراد بعضهم البعض وقوانين تحدد علاقاتهم بالدولة.[1]

2 / ايمانويل كانط:

إن نظرية العدالة عند كانط مختصة بفكرة الحرية الفردية فالأصول التي طرحها في العدالة مدونة بهدف الدفاع عن الحرية الفردية وحفضها وعليه فإن مضمون نظرية العدالة ليست آلية لإشباع حاجات أفراد المجتمع أو تعديل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهم[2].

إن نظرية العدالة والفكر السياسي لكانط لهما صلتها الوثيقة العميقة بفلسفة في الأخلاق وكلاهما يقومان على ركائز فلسفية ونظرية مشتركة ، فكانت العدالة في نظره قيمة أخلاقية فحتى تتحقق العدالة يجب أن يكون الفرد كامل الحرية محفوظ الكرامة يؤدي ما عليه من واجبات[3].

---

[1] امام عبد الفتاح امام ، مرجع سابق ، ص: 66.

[2] أحمد واعظي ، نظريات العدالة ، دراسة ونقد ، تر: حيدر نجد ، مؤسسة آموزشي ويروهشي امام خميني ، بيروت ، 2017، ص :147.

[3] المرجع نفسه، ص: 186.

نتائج الفصل الأول:

- في الفلسفة اليونانية نيلورت مسألة العدالة في صلب الفلسفة السياسية لأفلاطون حيث شيد دولة الحق القائمة على العدل لكون الدولة صورة مكبرة، لأن غاية الأخلاق هي الدولة لا الفرد، بمعنى آخر أن الفرد عبارة عن صورة مصغرة للدولة، والدولة هي الهيكل الضخم لهذا الفرد، وبما أن القوة الناطقة في الفرد تعتبر أعظم القوى جميعا، وأن العدالة في الفرد وفي الدولة لا يمكن أن تتم ما يبسط العقل نفوذه وحكمه ، حيث تبقى العدالة هي الفضيلة والقسيمة المثلى للفرد والمجتمع.
- وفي العصر الاسلامي نجد الفرابي يتحدث عن أفراد المدينة الفاضلة ، لا تتحقق سعادتهم ولا تصبح مدينتهم الفاضلة إلا إذا ساروا على نفس نهج رئيسهم، بل إن الرئيس لا يعد مؤديا رسالته كاملة إلا وصل بهم إلى هذا المستوى الرفيع.

وفي العصر الحديث: تعد نظرية العقد الاجتماعي للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو من النظريات السياسية والاجتماعية المهمة في تاريخ الفكر السياسي الأوروبي، حيث يرى روسو أن الأفراد دائما يبرمون العقد مع أنفسهم على أساس ان لهم وجهتين أو صفتين من حيث كونهم أفراد طبيعيين كل منهم في عزلة عن الآخر، فإن العقد الاجتماعي برأي روسو هو اداة إرادية تنازل به الأفراد عن حريتهم الطبيعية أذابوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة، وهذه الإرادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، وكان روسو يحلم بجمهورية شعبية أو هيئة سياسية يطلق عليها أعضاؤها اسم دولة يستطيع كل فرد فيها أن يشعر بأنها جمهوريته،، ودولة يشعر كل فرد بأنه عضو مساهم فيها

الفصل الثاني: المنطلقات والأسس التي تقوم عليها العدالة الراولزية:

المبحث الأول: العدالة كمفهوم سياسي عند جون راولز

المبحث الثاني: العدالة كإنصاف

المبحث الثالث: مبادئ العدالة الراولزية

المبحث الرابع: الموقف الأصلي وحجاب الجهل

المبحث الأول: العدالة كمفهوم سياسي عند جون راولز:

لا بد من التأكيد أن نظرية راولز في العدالة هي نظرية سياسية وليست أخلاقية ، وهذا يعني أمورا كثيرة منها: أن هذه النظرية لا تهدف لتحديد الخير من الشر، أو كيف يعامل الناس بعضهم البعض، بقدر ما تهدف إلى وضع المبادئ التي يجب أن تؤسس عليها البنية الأساسية السياسية للمجتمع، والمقصود بالبنية الأساسية هنا مجموعة المؤسسات الأولية التشريعية والاقتصادية ودستور البلاد والتعليم .....الخ، هذه البنية هي موضوع نظرية راولز للعدالة[1].

- المجتمع المنظم عند راولز:

وإن ما ينادي به راولز في نظريته للعدالة هو إعادة توزيع نتائج الفرص الاقتصادية أو المنافع الاقتصادية في المجتمع فهو لا يؤمن بأن وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الاجتماعي، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق العدل التوزيعي، على نحو يراعي مصلحة الشرائح الأكثر احتياجا في المجتمع، كان راولز يحاول البحث عن صبغة تضمن للفرد البحث المعقول في مصلحته الخاصة، وتحقيق تصوره الخاص للخير، وفي نفس الوقت تضمن وجود إطار عام للتعاون يحمي الرابطة الإجتماعية من التفكك[2].

ولا يمكن ان يكون ذلك إلا إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه مغامرة تعاونية مشتركة قائمة على المصلحة المتبادلة ففي هذا النموذج هناك من جهة تماثل في المصلحة بين الأطراف المشتركة في هذا المشروع التعاوني، إذ أن كل الأطراف له المصلحة في استمراره ونجاحه في تحقيق فوائد وتنازع في المصلحة من جهة أخرى، حيث إن كل طرف في هذا

---

[1]– عبد الله المطيري، جون راولز: فيلسوف الإنصاف نظريته في العدالة سياسية وليست أخلاقية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12744، 19 أكتوبر 2013م

[2]جون راولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة ، تر: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص ص : 11-12.

المشروع التعاوني، يريد أن يحوز لنفسه ولمجموعته أكبر نصيب من فوائد وأرباح هذا التعاون الإجتماعي[1]، فالجميع شركاء في قاعدة المساواة في الإنشاء الجماعة إلى السياسية والمواطنة، والحرية المتساوية بين الجميع، والكرامة، وحرمة الشخص التي لا تقبل الانتهاك والتعري تحت أي داع، ولو كانت المصلحة الجماعية[2].

ينتهي راولز إلى أنه لا يمكن أن يستمر التعاون بين هذه الأطراف إلا إذا وجد اتفاق يساعد النزاعات الفردية والخلافات حول تقسيم مغانم العيش المشترك وأعبائه، في أن تجد طريقها للحل دون جنوح إلى العنف أو تهديده، ولا يكون ذلك ممكنا، إلا بتأكيد أولوية العدالة في كل تنظيم لمؤسسات المجتمع الحديث، وفقا لهذا المنظور نفترض العدالة الوارلزية تنظيما للمؤسسات الكبرى للمجتمع، على نحو يكون فيه توزيع فوائد التعاون الاجتماعي وتكاليفه، توزيعا عادلا على أساس المواطنة حتى لا يشعر أي طرف شريك بالضير أو يشكو الإجحاف في حقه[3].

بناءا على ذلك، يرى راولز أنه من الممكن وضع تصور او نموذج لمجتمع حسن التنظيم،يمكن من نقد المؤسسات القائمة، والعمل على إعادة تنظيمها ويرى راولز ان مجتمع مثل هذا، لا بد أن تكون مؤسساته تدار من خلال تصور عمومي للعدالة يكون موضع وفاق بين أفراده والمجموعات المكونة له، ويكون معروفا منهم، ويحظى بقبولهم الحر[4].

هذا المجتمع حسن التنظيم: هو نظام اجتماعي منظم وفقا للتصور السياسي للعدالة، تحكمه مؤسسات تخضع في سيرها لقواعد يعترف بها جميع المواطنين، ويعملون بها في

---

[1]- جون راولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، مصدر سابق ، ص : 12.

[2]- المصدر نفسه، ص: 12.

[3]- نور الدين علوش، حوار مع الدكتور منير كشو حول نظرية العدالة عند راولز، مجلة الحوار المتمدن، العدد 385، 2012م، ص:35.

[4]- المرجع نفسه، ص: 35.

الحقل العمومي، ولا يتحقق هذا النظام في صورته المثلى إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط الآتية:

- أن يقبل كل فرد تصورا معينا للعدالة ومبادئها، وان يكون على علم ان الأفراد الأخرين يقبلونها كما يقبلها هو[1].
- ان تستجيب بنية المجتمع الأساسية أو المؤسسات الأساسية التي يتألف منها النظام الاجتماعي يتألف منها النظام الإجتماعي لهذه المبادئ وان يكون هناك ما يبرر اعتقاد الناس بأن هذه المؤسسات تحقق لهم العدالة بالفعل.
- أن ينظر الأفراد إلى أنفسهم على أنهم متساوون في الحرية، ولهم نفس الشخصية الأخلاقية التي تبعث فيهم الإحساس بالعدالة خاصة في بعدها السياسي[2].
- ان يكون للافراد تصور للخير، يجعلون منه هدفهم الأساسي، ويتيح لهم امكانية المطالبة بحقوقهم المشروعة في إطار مؤسساتهم.
- أن ينظرو إلى أنفسهم على ان لهم الحق في نيل ما يستحقونه من الإحترام والتقدير، يمكنهم من المساهمة في تحديد المبادئ التي تنظم البنية الأساسية للمجتمع.
- ضرورة أن تشتغل المؤسسات الأساسية بطريقة تولد الإحساس بالعدالة في نفوس الناس، من أجل إرساء دعائم الاستقرار في المجتمع[3].
- يرى راولز أن المجتمع حسن التنظيم يأتي نظريا من تخيل العقد الإجتماعي، يتداول وفقه الشركاء في وضع افتراضي، يختارون فيه مبادئ العدالة تحكم مؤسسات مجتمعهم ولا يعرفون في ذلك الوضع الفئة التي ينتمون إليها، أي إن

---

[1]- انطوني دي كرسنس، كينث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: نصار عبد الله، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1996، م، ص: 123.

[2] - نور الدين علوش، مرجع سابق ، ص: 36.

[3]- المرجع نفسه، ص: 37.

كانوا من الميسورين أو المعوزين، ولا مواهبهم ومؤهلاتهم الطبيعية، كالذكاء، أو الأقدام على المخاطرة أو القدرة على المساومة، أو قواهم البدنية...الخ، ولا يعرفون أي التصورات للخير يفضلون، التدين أو الزهد، أو حب المال، أو المتعة الحسية والجمالية...الخ.

- وضمن أية فئة يضعهم ذلك التصور، سواء ضمن الأقلية (دينية كانت أم عرقية أم ثقافية، أم اجتماعية)، أو ضمن الأغلبية، ولا يعرفون أيضا الثروات[1] والقدرات التي يتوافر عليها مجتمعهم، ولا مكانته ضمن الأوطان، في حين أنهم يعرفون أن لهم وطنا يخلصون له.

- راولز وفكرة التعددية المعقولة:
- يميز راولز بين الليبرالية بوضعها فلسفة تؤسس الحياة في كونها ايديولوجية شاملة، والليبرالية التي هي مبدأ سياسي فقط، وإذا كانت الفلسفة الليبرالية الشاملة تنطلق في تحديدها لما ينبغي أن يكون عليه النظام الإجتماعي والسياسي، من تصور مسبق عن طبيعة الفرد والحياة الخيرة، فهي تدافع عن الترتيبات السياسية، فالليبرالية السياسية عند راولز لا تقبل ولا ترفض أية عقيدة شاملة خاصة، فتقر أن لهذه العقائد حقها في البحث عن الصدق الديني والأخلاقي والفلسفي لكنها تفضل أن تكون على الحياد من النزاعات الجدلية وتتجنب اعتماد أية نظرة شاملة معينة.[2]
- يرى راولز أن الفصل بين هويتنا السياسية وهويتنا الخاصة يجد مصدره في الطبيعة الخاصة التي نميز المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، إذ تتميز المجتمعات الغربية المعاصرة بوجود كثير من المذاهب الشاملة المعقولة

---

[1]– نور الدين علوش ، مرجع سابق ، ص: 36.

[2]–عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي، السياسي المعاصر، جون راولز نموذجا، مجلة الفلسفة، العدد10، 2013، ص: 90.

المتعارضة- دينية وفلسفية وأخلاقية- ويدرك المواطنون أنهم لا يستطيعون التوصل إلى إنفاق، أو حتى مجرد التوصل إلى تفهم متبادل على أساس مذاهبهم الشاملة المتعارضة، ويؤكد راولز هذا التنوع في العقائد الشاملة[1] الموجود في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، ليست مجرد حالة تاريخية سرعان ما تزول، بل أنه ملمح دائم للثقافة الديمقراطية العالمية، وفي حالات سياسية واجتماعية تؤمنها الحقوق الأساسية والمؤسسات(الحرة).[2]

هذه السمة التي تتسم بها المجتمعات الحرة يسميها راولز "واقعة التعددية المعقولة " التي بعدها سمة مطلوبة في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، لأنها تعبر عن النوع البشري.

فراولز من واقعة التعددية المعقولة تحديدا، يسعى إلى البحث عن ماهية المبادئ العامة للعدالة التي يمكن أن يتبناها مواطنون أحرار متساوون، بغرض الإصطلاح على معيارية معينة للوصول إلى مجتمع عادل، دون أن يكون مضطرين إلى التراجع عن قناعاتهم وتوجهاتهم الخاصة، فإذا كانوا المواطنون في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة لا يتفقون عادة في تصور أخلاقي أو فلسفي، أو ديني شامل لأن هذه القناعات من الصعب أن تتفق، فإنه من المعقول البحث عن اتفاق في بادئ العدالة السياسية، فإذا ما تحقق هذا الإتفاق بين التصورات الشاملة المختلفة تنال ما يسميه راولز وفاق من خلال تراكب عقائد مقبولة تسلم في إطاره كل الجماعات والمذاهب، بضرورة تعزيز الحريات الأساسية وحمايتها[3].

---

[1]- عادل صابر راضي ، مرجع سابق، ص : 90.

[2]- المرجع نفسه، ص: 90.

[3]- عادل صابر راضي ، مرجع سابق، ص: 91.

ولتجسيد فكرة الوفاق من خلال التراكيب، يتطرق راولز إلى مسألة حرية الضمير، ويميزها وفق ضربين من الجميع، في الضرب الأول ينظر إلى المعتقدات الدينية على أنها موضوع قابل للمراجعة والنظر العقلاني فحرية الضمير ضرورية لنا لعدم وجود ما يضمن لنا أن تكون أسالبنا الراهنة في العيش، مناسبة لنا أو ليس في حاجة إلى المراجعة او إعادة نظر، وهذه الحجة التي تقوم على فكرة المراجعة العقلانية[1]: هي الحجة التي يستند عليها الليبراليون لتبرير مقتضى الحريات الأساسية، أما الضرب الثاني من الحجج، فينطلق في دفاعه عن الحرية الدينية، من أن العقائد الدينية راسخة، وليست موضع مراجعة أو محل نقدا وإن العقائد الدينية راسخة، وليست موضع مراجعة أو محل نقد، وإن كنا في حاجة إلى حرية الضمير لوجود تصورات دينية متعددة داخل المجتمع التي إن لم تقبل المراجعة أو المساءلة، تقبل بحق التصورات الدينية الأخرى في الوجود والتعبير عن نفسها، في إطار تعددية تجعل التعايش ممكنا وترى هذه الحجة: أننا ما دمنا ننتمي جميعنا إلى مجموعات دينية مختلفة ومتنافسة أحيانا فإننا نحتاج إلى تبني مبدأ الحرية الدينية في صيغة حرية الضمير، واقراره ضمن المواد الدستورية، والدفاع عنه على أنه موضوع، ليكون بذلك أساسا من أسس العدل في مجتمع تعددي.[2]

وعليه فإن الليبيرالية السياسية عند راولز تنشأ من واقعتين: واقعة التعددية المعقولة من جهة وواقعة أن السلطة السياسية في النظام الديمقراطي: هي سلطة مواطنين أحرار ومتساوين، بوصفهم كيانا من جهة أخرى، ومن هاتين الواقعتين تنشأ مسألة المشروعية السياسية الليبرالية.

[1]– نور الدين علوش، حوار مع الدكتور منير كتو حول نظرية العدالة عند راولز، مرجع سابق، ص: 37.

[2]– المرجع نفسه ، ص : 37

المبحث الثاني: العدالة كالإنصاف

إن مأزق اللامساواة بين الأشخاص والطبقات والثقافات والدول هي التي تثير انزعاج الإنسان من ذاته وهذا ما سيدفع بالضرورة إلى وقوع الفكر في دوامة من التناقض البادي للعيان بين حالة الإنسان في الواقع المعاش الفاقد المقومات الانسانية والمهام بالفقر والمرض وبين ما يؤكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذيينص في بنوده على "كل انسان الحق في مستوى معيشة يؤمن له الصحة والرفاه". ألا يجعلنا هذا التمهيد البسيط إلى طرح الكثير من الأسئلة ولعل أولها: هل هذه اللامساواة خاصية طبيعية أم أن الظروف الاجتماعية تستحم عليها أن تصبح خاصية وظاهرة مكتسبة؟ أم أنه يجب أن نعطي لكل ذي حق ونعلن أنه لكل حسب مساهمته في الخير العام؟

ألا ينبغي أن تتدخل العدالة الاجتماعية لإزالة اللامساواة والفوارق الطبيعية، لهذا تعدّ نظرية العدالة عند " راولز "من أهم المحاولات الفلسفية بعد النظريات التعاقدية في القرن السابع والثامن عشر، لبناء قاعدة نظرية صلبة للممارسة، الليبرالية فقد أكدّ راولز على هذا بقوله:" إن هدفي هو تقديم تصور للعدالة يمكّن من تعميم ورفع مستوى التجريد النظرية العقد الاجتماعي الشهير كما وجدت في أعمال (لوك)، (روسو)، (كانت)".[1]

يبدأ "جون راولز" بتحديده وضبطه لمفهوم العدل أين يعرفه على أنه :" الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفؤة وجيدة التشكيل لا بد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة".[2]

---

[1]– جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص : 29.

[2]– المصدر نفسه، ص: 30.

فالعدل إذا بحسب "راولز" هو أساس الهيكل الاجتماعي، لذا وجب أن تكون سائر الإجراءات التشريعية والسياسية مع ما تقتضي به مبادئ العدل لذلك يتيقن في نظرروزلز البحث عن تعيين القواعد والمبادئ التي تسير المؤسسات الاجتماعية العادلة.[1]

وصمّم راولز نظرية العدالة كإنصاف كي تطبق على البنية الأساسية للمجتمع، أي على "المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسة، وبطريقة تلائمها مع بعضها البعض في ترسيمة نظام تعاوني موحّد".[2]

فالمادة الأولية للعدالة عند "راولز" هي البنية الأساسية للمجتمع بدقة أكبر، الطريقة التي توزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية، وتحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية"[3]. ولهذا فلا بد وبحسب رأيه من الضروري أن تقوم العدالة على قاعدة أو مبدأ الإنصاف، وهي قاعدة تقضي من جهة حق كل الأفراد في الإستفادة بالتساوي من نفس الحقوق الأساسية، ومن جهة ثانية عدم وضع عوائق أمام أولئك الذين بحكم مواهبهم الطبيعية أو ظروفهم، يوجدون في أحسن، شريطة أن يكون لباقي الأفراد حق الإستفادة أيضا من هذا الوضع، إذن علينا أن نتصور أن أولئك المشتركين في شراكة اجتماعية يختارون معا، في فعل مشترك واحد، والمبادئ التي سوف تخصص الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد التقسيم للمنافع الاجتماعية، ولهذا لا بد أن يقرر الأشخاص مقدما كيف عليهم تنظيم مطالبهم مقابل بعضهم البعض وما هو الدستور أو التشريع المؤسس لمجتمعهم، تماما مثلما يتوجب على كل شخص أن يقرر بالتفكير العقلاني ما الذي يصوغ خيره، بمعنى لا بد من نظام الغايات الذي من العقلانية بالنسبة إليه أن يسعى إليه، ولهذا لا بد ويجب أن تقرر مجموعة من الأشخاص مرة واحدة ومن أجل الجميع ما الذي

---

[1]– بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، مرجع سابق، ص: 174.

[2]– جون راولز، العدالة كإنصاف ، تر: حيدر اسماعيل، مصدر سابق، ص : 90.

[3]– جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص: 39.

يعد عادة وما الذي يعد غير عادلا، وفي هذا الوضع الإفتراضي من الحرية المتساوية، مع الافتراض أن مشكلة الإختيار هذه لها حل حاليا، يحدد من خلاله مبادئ العدالة.[1]

كما يرى" راولز" أن أحد الأهداف العملية للعدالة كإنصاف هو توفير أساس فلسفي وأخلاقي مقبول للمؤسسات الديمقراطية، ولتحقيق راولز هذا الهدف فهو يبحث في الثقافة السياسية العامة لمجتمع ديمقراطي لأفكار مألوفة معينة يمكن صياغتها في مفهوم للعدالة السياسية، كما أنه يعتقد أن بعض هذه الأفكار أكثر أساسية من بعضها الآخر، واكثر هذه الأفكار أساسية هي فكرة:

هي فكرة المجتمع بوصفه نظاما منصف من التعاون الإجتماعي الزمني من جيل إلى جيل الذي يليه التي يعدّها رولز فكرة منظمة ومركزية لتطوير مفهوم سياسي لعدالة نظام ديمقراطي.[2]

كما يختص راولز يوصف ذلك المجتمع بأنه مجتمع محكم التنظيم والذي يروح إصلاح أعطاب هذا المفهوم الناتج عن الأزمة التي عاشها المجتمع الامريكي بعد حرب الفيتنام والحرب العالمية الثانية والتي جعلت التراث الليبرالي مطرح مساءلة ومراجعة لاسيما فيما يختص بالحقوق المدنية: الحرية، المساواة، وكذا على مستوى المخاطر المرتبطة بالحداثة والمتبدية في تضخم الفردانية وتعاضم الأنانية والإستحواذية وتفكك الروابط الاجتماعية واتساع الهوة الفوارق بين المحرومين والمحضوضين واستفحال اللامبالاة السياسية وغيرها من تشوهات الديمقراطية الليبرالية[3]. وبهذا فمن الضروري أن يقوم المجتمع بحسب راولز على أساس تعاون مشترك بين الناس، وهو ما يقتضي وجود وضعية تعاقدية سلمية تحترم كل هذه الصفات بحيث تكون وضعية منصفة، الأمر الذي يطرح اشكالية

---

[1]- جون راولز، العدالة كإنصاف، تر : حيدر اسماعيل، مصدر سابق، ص : 90.

[2]- المصدر نفسه، ص : 91.

[3]- محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون راولز، حمد العطار، 17-03-2016، 12:30.

التنافس والتوزيع، العدالة الاجتماعية ستلعب دوراًا جوهريا لتحديد الحقوق والواجبات داخل المؤسسات الأساسية للمجتمع، كما تعم بالتوزيع المناسب لمكاسب وتكاليف التعاون الاجتماعي.

وبهذا فإن الفكرة الأولى التي ترتبط بالمجتمع باعتباره وبوصفه نظام تعاون منصف هي فكرة مجتمع منظم أما الفكرة الثانية هي فكرة المواطنين بوصفهم أفرادا أحرارً متساوون، ويرى راولز أن هاتين الفكرتين الأساسيتين مفهومان مألوفان على وفق منظور الثقافة السياسية العامة في المجتمع الديمقراطي".

كما يربط راولز بين حرية الشخص وكفاءاته العقلية والأخلاقية، وذلك لأن هذه الكفاءات هي التي تجعله كائنا حرًا وعضوا فعالاً في المجتمع، وينطلق راولز من قوتين اخلاقيتين يجب أن يتميز بهما الشخص بوصفه عضوا في المجتمع وهما:

1-قدرة الشخص على الحسّ بالعدالة: وهي القدرة على الفهم والتطبيق والعمل انطلاقا من مبادئ العدالة السياسية التي تعين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي أن هذا الحسّ هو ضروري من الواجب أن يتمتع به كل شخص لأنه يهيئ أي (الحسّ) لقيام وتجسد مبادئ العدل في المجتمع، فهو يقصد بالحسّ في هذه المرحلة "بالوعي" أن حدوث الوعي يقتضى حدوث الفعل، فالوعي بالمبادئ العدل وقيمها يمكنه من احترام القواعد والقوانين العمومية أثناء انجازه لمختلف الأفعال التي يهدف من ورائها إلى التعاون والتضامن مع الأفراد المجتمع، ويعني هذا أن راولز قد ربط في الحالة قيمة العدالة بالذات الإنسانية أكثر من ارتباطها بالدولة أو بمعنى أدق بالقانون، لأن الذات قادرة على تحقيق العدل بصورة أدق ومرونة أكبر وهنا تصبح العدالة عدالة الذات أكثر مما هي عدالة القانون[1].

[1]- جون راولز، النظرية في العدالة،مصدر سابق، ص110.

2-وهنا يقصد راولز بأن على الفرد ان يملك تلك القدرة على حيازة مفهوم الخير، ومراجعته للعقلانية، إن امتلاك الشخص وفهمه لمفهوم الخير، فيعني هذا تمثّله لمجموعة من الغايات التي يسعى إلى تحقيقها، والتي تأخذ قيمة أساسية في حياته الإنسانية، سواء في العلاقات الموجودة بين الأشخاص ام تلك القائمة بين مختلف المنظمات أو الجماعات البشرية.

3-وهناك خمسة أفكار عن الخير في العدالة كإنصاف:

-الفكرة الأولى: هي فكرة الخير بمعنى العقلانية (Rationality)ن وهذه الفكرة يسلم بها أي تصور للعدالة كإنصاف ، بصورة أو بأخرى، وهي تفترض أن للمواطنين على الأقل، خطة حدسية عن الحياة، وفي ضوئها يجدلون مساعيهم الأكثر أهمية، ويعينون مصادرهم المختلفة لكي يناضلوا بصورة عقلانية في سبيل مفاهيم عن الخير في مدى الحياة كاملة، وتفترض هذه الفكرة أن الوجود الإنساني وان تسديد الحاجات والمقاصد الانسانية الأساسية هما خير و أن العقلانية هي أساسية للتنظيم السياسي والاجتماعي.

-الفكرة الثانية: هي فكرة الخيرات الأولية وهي تعين حاجات المواطنين طبقا لمفهوم السياسي لوضعيتهم كمواطنين أحرار ومتساوين.

-الفكرة الثالثة: هي فكرة الفضائل السياسية حيث تعين هذه الفضائل المثال الأعلى للمواطن الصالح في نظام ديمقراطي.

وثمة فكرتان إضافيتان عن الخير، وإحداهما هي فكرة الخير السياسي للمجتمع[1].

حسن التنظيم بفضل مبادئ العدالة، والفكرة الأخرى هي فكرة خير، المجتمع كالذي يكون اتحاداً اجتماعية، أين يكون الأشخاص داخل المجتمع متساوين عند " راولز" إذا كانوا يتمتعون إلى الحدّ الأدنى الجوهري، بالقوى الاخلاقية الضرورية للإنخراط في تعاون

[1]- عادل صابر راضي، المرجع نفسه، ص : 98.

اجتماعي لمدى حياة كاملة وللمشاركة في المجتمع لمواطنين متساوين، وتعتبر حيازتهم على هذه القوى لهذه الدرجة أساسا لتساوي المواطنين كأشخاص"[1]، أي أن امتلاك القوى الأخلاقية أساسا للمساواة السياسية ولكي تتحقق هذه المساواة لا بد ان يكونوا الناس أحرارا وأن نساوي بينهم في الحقوق والواجبات والحريات.

2- ثم إن يعدّ المواطنين أحرارًا من وجهتين:

1.إذا كانوا يتصورون أنفسهم والأخرين أنهم يمتلكون القوة الاخلاقية القادرة على تكوين مفهوم للخير، وان ينظروا إلى أنفسهم على أنهم مواطنون باستطاعتهم مراجعة المفهوم السياسي وتغييره على أسس معقولة وعقلانية، إذا رغبوا بذلك ويحق لهم بوصفهم أشخاصا أحرارًا أن ينظروا إلى أنفسهم بوصفهم مستقلين عن أي مفهوم خاص للخير، واستناداً إلى قوتهم الاخلاقية القادرة على تشكيل مفهوم الخير وتنقيحه.

2.ومن جهة أخرى يعدّ "راولز" المواطنين احرارًا إذا كانوا يعتبرون انفسهم مؤهلين لمطالبة مؤسساتهم بالأخذ بمفاهيم للخير، ويعتبر المواطنون أن هذه المطابق لها وزنها الخاص وليست مستمدة من الواجبات والالتزامات المعينة في مفهوم السياسي العدالة.

وعليه فإن هدف نظرية العدالة هو تحديد صيغ التعاون الاجتماعي الضامنة للإنصاف من خلال تعيين الحقوق والواجبات الأساسية هذا من جهة ومن جهة أخرى أن التعاون الاجتماعي يتميز بثلاثة خصائص أساسية أنه نمط من الترابط تحكمه قواعد واجراءات دقيقة يقبلها الجميع، وانه يضمن الإنصاف بين المشاركين بما يقوم عليه من تكافؤ في الحقوق والفوائد.

وعليه كنتيجة مما تقدم أعلاه نستنتج أن نظرية العدالة بما هي انصاف عند "راولز" تتحدد فيما يلي:

---

[1]- جون راولز، العدالة كإنصاف، مصدر سابق، ص: 114.

1-كل الناس أحرار ولهم الحق في النسق الموسع للحريات الأساسية بالتساوي.

2-من الطبيعي أن تنتج عن هذا النسق الموسع للحريات فوارق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين الناس لكن شريطة أن تنظم بالكيفية التالية:

أ-أن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا أي ضحايا النظام الرأسمالي.

ب-أن تكون نابعة من مبدأ تكافؤ الفرص خاصة في الوظائف وتوزيعها على الأفراد.

ومن هنا يتضح أن هدف نظرية العدالة كإنصاف هو محاولة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بإمكانية تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراده الحرية والمساواة، بحيث تكون الحدود المنصفة للتعاون موضع توافق بين المواطنين أنفسهم ما دام الدخول لمجتمع التعاون يفترض المرور بمرحلة الوضعية الأصلية بإجراء لعرض نظرية العدالة كإنصاف .

هذا من جهة ومن جهة أخرى أن المرتكزات أو العناصر المركزية لنظرة العدالة كإنصاف تقوم على المجتمع المحكم التنظيم الذي يقوم بدوره على ثلاثة أمور:

-أنه مجتمع يقبل كل واحد فيهن ويعرف ان كل واحد آخر مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة، وبذلك يقبل مبادئ العدالة السياسة ذاتها.

-إن البنية الأساسية للمجتمع هي فكرة ذات معرفة عمومية وبها تتحقق مبادئ العدالة.

-إن للمواطنين حسّ بالعدالة، وهذا يمكنهم من فهم مبادئ العدالة.

أما العنصر المهم الثاني في هذه النظرية هو: المجتمع كنظام للتعاون المنصف أي أن الشخص الذي سيتعاقد مع أفراد مجتمع هو إلا ذلك الكائن القادر على المشاركة في الحياة الاجتماعية، أو على لعب دور معين داخل النسيج الاجتماعي.

المبحث الثالث: مبادئ العدالة الراولزية:

خلافا للتفكير الليبرالي المفرط لمسألة العدالة كإنصاف، شرط الإيمان بمبدأ "التعاون" كعنصر استراتيجي لتوفير الرفاهية للجميع ، أي أن راولز يحث على تحقيق البعد الاجتماعي في عملية انتاج الخيرات مادامت هاته الاخيرة، ستوزع بالتساوي على أفراد المجتمع، يبدو من خلال ما سبق أن راولز يضع مبدأ التعاون في مقابل الروح الفردية، فإذا كان من نتائج التعاون توحيد الصفوف وتكامل الادوار والإنصاف بين الجميع الاطراف ، فإن من نتائج الفردانية، طغيان الذاتية والانسانية على مبدا المصلحة العلياء ولهذه الأسباب وغيرها يتوصل "راولز" إلى ضرورة وضع مقاربة جديدة لمفهوم العدالة يتسنى من خلالها تحديد مبادئ أخلاقية وسياسية تشتمل مختلف التصورات الممكنة لمسألة العدالة الاجتماعية وتكملها[1]، إذن فمبادئ العدالة التي على أساسها سيكون التوزيع منصفا بين أفراد المجتمع لما أسماه راولز المنافع الأساسية مثلا: الحقوق والسلطات والفرص والدخل، والثروة، بسياسة تتمثل حسية في المبادئ التالية:

المبدأ الأول: لكل شخص أن يحصل على حق مساو في أكثر أشكال الحرية شمولا وأوسعها من دون المساس بحرية الأخرين.

المبدأ الثاني: يتم تسوية التفاوضات الاجتماعية والاقتصادية[2] بحيث تكون أعضمها نفعا لأقل المستفدين، ويترتب عليها مراكز ومناصب متاحة أمام الجميع تحت شروط المساواة العادلة في الفرص[3].

---

[1]- نور الدين علوش، حوار مع الدكتور منير كشو حول نظرية العدالة عند راولز، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3850، 2012م ص : 38.

[2]- جون راولز، العدالة كإنصاف ، مصدر سابق، ص: 148

[3]- المصدر نفسه ، ص: 148.

-إن المبدأ الأول هو مبدأ الحرية المتساوية، يهدف إلى منح كل شخص حقه وحريته السياسية الأساسية، كالحق في التصويت وغمكانية شغل مناصب عامة، وحرية التعبير والرأي، والإجتماع والحق الملكية الخاصة ، واللجوء إلى القانون، وذاك دون النظر إلى وضعيته الاجتماعية، أما المبدأ الثاني: فيتضمن ما يسميه راولز بـ: "المبدأ الليبرالي للمساواة المنصفة فير الفرص إذ يقتضي حصول الجميع على فرص متكافئة للمنافسة على شتى المناصب[1].

-هنا يدرك راولز أن هذا التنافس يحسم بنتيجة تكمن في حصول البعض على مواقع وثروات مما يسمح بظهور فروق اجتماعية، داخل إطار محكوم بتكافؤ الفرص، نادى راولز إلى السماح بوجود تفاوتات شريطة أن لا يخلق هذا مجتمع فئة محرومة من حقها في الحصول على حقوقها الكاملة والفرص الأساسية لحساب فئة أخرى تتمتع بامتيازات ومن أجل تحقيق هذا المجتمع، دعا إلى المساواة الديمقراطية[2] .

[1]- عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص: 93.

[2]- المرجع نفسه، ص: 94.

المبحث الرابع: الموقف الأصلي وحجاب الجهالة.

يتقاطع مفهوم الموقف الأصلي في نظرية العدالة، مع حالة الطبيعة في النظرية التقليدية للعقد الاجتماعي، ذلك أن لنظريات التعاقدية تفترض حالة الفوضى والحرب والاضطراب التي كان يعيشها الأفراد في حالة الطبيعة، الشيء الذي أجبر فلاسفة العقد الاجتماعي على التعاقد و انشاء مجتمع سياسي على النحو الذي صوروه لنا.

وبعد انتقاد راولز للمذهب النفعي التي تقف أمام تحقيق العدالة الاجتماعية التي تضمن هذه الأخيرة تمتع الجميع بكل حرياتهم وحقوقهم، ليأتي جون راولز ليطرح بعداً جديدا في نظريته ويقدم البديل الذي يضمن ما لم تستطع النفعية ضمناه للأفراد، ونقصد بهذا البديل هو فكرة الوضع الأصلي، حيث تعد هذه الفكرة من الافكار الأساسية والمحورية في نظرية العدالة، حيث يعرف جون راولز الوضع الأصلي بأنه[1]: الوضع الاجتماعي المبدئي المناسب الذي يضمن ان تكون الاتفاقات الأساسية التي يتم التوصل إليها فيه منصفة"[2]، ويعني جون راولز بالوضع الأصلي تلك الحالة الافتراضية التي يقوم بها الأفراد العقلانيون والأحرار بالاتفاق على التفريغ العادل للحقوق والمواد والفرص المشتركة بينهم بشكل معقول وبإنصاف، لكن راولز يصف هذه الفكرة بالافتراضية، لذلك نجده يصرح ويقول[3]:" لا نفكر بهذا الوضع الاصلي على انه دولة تاريخية فعلية، ولكن كطرف بدائي من الثقافة ويجب فهمه على أنه وضع افتراض صرف"، وهذا يعني أن فكرة الوضع الأصلي فكرة افتراضية مخترعة من طرف " راولز" الذي يرى على ضرورة فهمه على أنه افتراض يهدف الوصول من خلاله إلى تحقيق تصور عن العدالة.

---

[1]– جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص: 46.

[2]–تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، منشورات منتدى اقرأ الثقافي، 2009، ص: 17.

[3]– جون راولز، نظريته في العدالة، مصدر سابق، ص: 39.

وقد جاء جون راولز بهذه الفكرة لكي يصل جميع الناس إلى اتفاق حول شروط ومبادئ العدالة هذه الاخيرة التي تقودهم إلى المساواة والإنصاف ، أين يفترض في الوضع الأصلي تجمع أشخاص أحرار يجتمعون لاختيار القواعد والمبادئ التي ينبغي ان تقود المجتمع، ولا سيما توزيع الخبرات الأساسية (الحقوق ، الحريات، الثروات) ، وإعداة هيكلة المكاسب والتكاليف التي تنجم عن التعاون الاجتماعي[1].

وبهذا الصدد يقول راولز:" علينا أن نتصور أن أولئك المشتركين في شراكة اجتماعية يختارون معا في فعل مشترك واحد المبادئ التي سوف تخصص الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد التقسيم للمنافع"[2].

وهذا يعني هذا الهدف من الوضع الأصلي عند راولز هو إعداد إجراء كمنصف بحيث تكون أي مبادئ متفق عليها عادلة، كما نجد أن فكرة الوضع الأصلي تقابل الحالة الطبية عن فلاسفة العقد الاجتماعي، فيقول :" في العدالة انصافا يقابل الوضع الأصلي للمساواة دولة الطبيعة في نظرية العقد الاجتماعي التقليدية"

غير أن راولز يرى أن هذه الفكرة(الوضع الأصلي) تعوض(حالة الطبيعة) لدى التعاقد بين الأوائل ، فبينما يشكل الأمن موضع انشغال أصحاب العقد الاجتماعي، نجد أن العداة موضع اهتمام راولز الأول، والتي ستحقق انطلاقا من فكرة الوضع الأصلي[3]، وباعتبار انه يعوض حالة الطبيعة في الخوف من الموت، ويصدق الامر نفسه على رّسو وكانط فلو نظرنا إلى حالة الطبيعة في عمليهما فإننا نلاحظ على الرغم من عدم وجود العنف أنها تتميز بغياب القوانين ومعنى هذا أن الوضع في حالة الطبيعة وضع غير منصف.

---

[1]– عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، جون راولز نموذجا، مرجع سابق، ص94:

[2]– جون راولز، نظريته في العدالة، مصدر سابق، ص: 40.

[3]– جمال مفرج، الفلسفة المعاصرة من المكاسب إلى الإخفاقات، منشورات الإختلاف، الجزائر، 2009، ص: 15 .

ويرى راولز أن التفاوض بين الأطراف في الوضع الأصلي يجب أن يتم في ظل ضوابط معنية إذا يقول [1]: " لا بد من ادخال هذا الاتفاق في شروط معينة ليكون اتفاقا صحيحا من وجهة نظرا العدالة السياسية"، من أهم تلك الشروط التي يجب أن يتصف بها الأطراف المشاركة في عملية التفاوض هي:

-الشرط الأول: أنه يجب أن يكون المتفاوضين أشخاص عقلانيين، وهذا ما نجده في قوله:" لقد افترضت دائما أن الأشخاص في الوضع الأصلي عقلانيون"[2].

ويقصد راولز بالعقلانيين أي لديهم بعض الخطط العقلانية في الحياة مثلا مخططات مستقبلية أي التفكير في كيفية بناء حياتهم المستقبلية ولا يعيشون حياة كيفية فقط.

يجب أن تضع هذه الشروط بصورة خاصة الأشخاص الأحرار والمتساوين في وضع منصف فلا يسمح لبعضهم التمتع بامتيازات مساومة أفضل من الآخرين [3].

ولتقويم مدى تطور آراء جون راولز من الضروري فهم حقيقة لأنه كان دائم السعي لاجتراح مثال واقعي للعدالة(اجتراح يوتوبيا واقعية) ويبقى بذلك مثاليا بمقدار ما يكون مصمما لأوضاع "مجتمع جيد التنظيم".[4]

---

[1]- جون راولز، العدالة كإنصاف، مصدر سابق، ص: 143.

[2]- المصدر نفسه، ص: 188.

[3]-جون راولز، العدالة كإنصاف ، مصدر سابق، ص: 106.

[4]- صموئيل فريمان، تر: فاضل حبكر، مر: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ، بيروت،2015، ص14 .

نتائج الفصل الثاني:

- وعليه نستخلص من لفصل الثاني مجموعة من النتائج أهمها:

1-خلافا للتصور الليبرالي لمسألة العدالة يقر راولز كتحقق العدالة كإنصاف شرط الإيمان بمبدأ التعاون كعنصر استراتيجي لتوفير الرفاهية للجميع.

2-يحث جون راولز على تحقيق البعد الاجتماعي ورفع الاعتبارات الاجتماعية في عملية توزيع الخيرات التي لا بد لها أن تتوزع بالتساوي على أفراد المجتمع (العدالة التوزيعية).

3-يضع جون راولز مبدأ التعاون مقابل الروح الفردية ، فإذا كان من نتائج التعاون توحيد الصفوف وتكامل الأدوار وإنصاف جميع الأطراف، فإن من نتائج الفردانية التمرد والطغيان الذاتية على مبدأ المصلحة العامة.

4-إن البلورة الراولزية لمبادئ العدالة الاجتماعية ستكون وسيلة فعالة لتوحيد الحقوق والواجبات داخل المؤسسات الأساسية للمجتمع، كما أنها ستساعد على التوزيع السليم والمتكافئ، كما أنها تسمح بوضع الحقوق والواجبات الأساسية وتحقيق ما يعتقدون انه توزيع عادل.

5-يؤكد راولز في نظريته على أن مبدأي العدالة ينبغي أن يكون عاملين وعالمين لذا ينبغي أن يطبقا على المجتمع بحكم كونهم أشخاص أخلاقيين.

6-إن مفهوم الوضع الأصلي فقد اعتمده جون راولز كطريقة في العرض الرئيسي لنظريته في العدالة بما هي إنصاف باعتبار أنها تمهد تمهيد للدخول في مجتمع التعاون وبذلك يكون الإنصاف عند راولز هو الحل الممكن لتجاوز خطأ الرأسمالية التي نادت بالملكية الخاصة وأهملت الحقوق الاجتماعية والانسانية لذوي الخط الأقل في المجتمع.

7-أما في ما يخص حجاب الجهل فهي ترتبط عضويا بالمقولة السابقة (الوضع الأصلي) والذي نعني به افتراض وضع المتعاقدين الأصليين خلف غطاء جهل بحيث لا يعرفون كيف ستؤثر مختلف الإمكانات والاحتمالات على وضعيتهم الخاصة لهذا فهم مرغمون على تقويم مبادئ العدالة على قاعدة الاعتبارات العامة.

الفصل الثالث: قانون الشعوب وتحقق العدل العالمي

المبحث الأول: قانون الشعوب "بين المفهوم والمبادئ"

المطلب الأول: مفهوم قانون الشعوب

المطلب الثاني: المبادئ التي يقوم عليها

المبحث الثاني: كيفية التعامل مع أنواع الشعوب

المطلب الأول: طرق التعامل مع الشعوب المقبولة

المطلب الثاني: طرق التعامل مع الشعوب غير المقبولة

المبحث الثالث: المقاربات الفلسفية لجون راولز:

- بول ريكور
- أنطونيو نيغري

المبحث الأول: قانون الشعوب بين (المفهوم والمبادئ):

لطالما كان يسعى **راولز** إلى اكتشاف المبادئ الأخلاقية الأساسية التي تنظم المحاكمة الفعلية والأحكام الخاصة بالعدالة، مفترضا ترسخ هذه المبادئ في عمق الوعي الأخلاقي العادي، وبذلك يتحقق تصور العدالة مرتبطا بإرادة الناس من جهة ومن جهة أخرى لا بد من دعم المؤسسات العادلة في الوقت نفسه، أين يمكننا أن نلمس هذا التوجه بارزا أكثر في كتابه المشهور "**قانون الشعوب**"، لكن قبل التطرق إلى التفاصيل لا بد أن نتطرق أولا إلى مفهوم هذا القانون وماذا يريد من خلاله **راولز** أن يحققه.

المطلب الأول: مفهوم قانون الشعوب:

يعرفه **جون راولز** في كتابه **قانون الشعوب** بقوله: "أعني بقانون الشعوب تصورا سياسيا محددا عن الحق والعدالة يتفق مع مبادئ ومعايير القانون الدولي والممارسات الدولية"[1]. أي أن **راولز** يبحث من خلال هذا التعريف أنه لا بد من وضع قانون يهدف إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وكذلك العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط الشعوب بالدول أين يكون بذلك هذا القانون قانونا دوليا يخضع له الجميع وبالخضوع له تتحقق مبادئ العدالة.

ومن الأهداف الأساسية التي جعلت **راولز** يضع هذا القانون هو تنظيم العلاقات بين الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية، وعليه فإن قانون الشعوب لا يقتضي أن تكون جميع الشعوب الليبرالية، وهذا يعني أن هذا القانون يؤمن بوجهة نظر سمحة[2].

---

[1]- جون راولز، قانون الشعوب، تر: محمد خليل، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007، ص:17.

[2]- عادل صابر راضي، الفكر السياسي المعاصر، جون راولز، مرجع سابق، ص:102.

والمقصود بها أن تحترم كلا الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية حرية العقيدة الدينية التي يمارسها كلا منهما، واحترام حرية تعبير الآخر حتى وإن لم تكن ليبرالية، وهذا يعني أن هذا القانون هو قانون مفتوح للجميع، [1]وبهذا يقول **راولز**: "هو القانون الذي تقره جنبا إلى جنب شعوب أخرى في ظروف مناسبة باعتبار أنها شعوب عادلة وسمحة ولا تسترشد في سلوكها فقط بالسعي الحصيف أو العقلاني لتحقيق مصالحها"، وهنا نجد **راولز** يركز كثيرا على مصطلح سمحة لأنها الميزة الأساسية التي يتميز بها هذا القانون، كما ذكرنا سابقا، وكما نجد أنه يؤكد على أنه لا بد من الدولة أو المؤسسات أن تهتم بتحقيق مصالح الشعوب كلها قبل أن تهتم بمصالحها الشخصية فقط، وبذلك يكون قانون غير أناني يبحث ويعمل على تحقيق العدالة بمختلف أشكالها داخل الدولة، [2]ويستعمل **راولز** كلمة شعوب بدل كلمة دول، لأنه وجد في الشعوب سمات تختلف عن سمات الدول منها:

– أن الشعوب لا تحركها منافعها الخاصة بل تحركها منافعها الخاصة ومصالحها الأساسية بشكل معقول من دون المساس بمصالح الشعوب الأخرى، أي أن الشعوب تمتلك جانبا أخلاقيا بخلاف الدول التي دأبها الوحيد أن تكسب مصالحها حتى وإن كان على حساب الدول الأخرى.

– وأن الشعوب لا تمتلك السيادة حتى في التعامل مع مواطنيها مما يعني أن الدول الكبرى والمنظمات الدولية تمتلك كامل الحرية في التدخل في شؤونها.

---

[1]– جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:47.

[2]– عادل ص بوراضي، الفكر السياسي المعاصر، جون راولز، مرجع سابق، ص:103.

[1] **فجون راولز** يرى في: "أن الدول في الطرف الفاعل في العديد من نظريات السياسات الدولية حول أسباب الحرب والحفاظ على السلام وكثيرا ما ينظر إلى الدول على أنها عقلانية شديدة الحرص على قوتها وتعمل على تحقيق مصالحها الأساسية".

وهذا يعني أن السياسات التي تعتنقها الدولة إما تقودها إلى الحرب أو تساعدها على الحفاظ على السلام داخل البلاد وحماية شعبها، غير أن هدف أي دولة في الأخير هو محاولة كسبها القوة وبلوغ أعلى درجاتها، مع الطموح الدائم في اكتساب مكانة هامة أما الدول الأخرى وهذا ما يخلق صراع بالضرورة لكسب هذه المكانة لأن بلوغها ليس بالأمر الهين، فهو صراع يشمل كل الميادين العسكرية كسب السلاح القوي والجيش الأقوى، أين نجد الكثير من الدول تحارب لكسب السلاح الأقوى، كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وكذلك اليابان صراع قوي الهيمنة، الأقوى منهم على العالم، وبهذا فإن الدول تبقى مصالحها الأولى في تحقيق منافعها لأن طابع كل إنسان في الأخير يبقى أناني يسعى لتحقيق منافعه الشخصية، دون الاهتمام بقضايا الشعوب ومشاكلهم كما يحدث حاليا في الدول العربية فتلك الثورات الأهلية ما هي إلا دليل على فشل السياسات العربية والأنانية والفردانية التي تسيطر على عقول أفرادها.

المطلب الثاني: مبادئ قانون الشعوب:

نجد أن **جون راولز** يتحدث كثيرا عن الالتزام الذي لا بد أن تلتزم به الشعوب في علاقاتها المتبادلة، والتي لا بد أن تتقيد بمبادئ ومثل عليا، وعلى الرغم من أن "**راولز**" ينطلق في بحثه بالاعتماد على الشعوب ذات التوجه الليبرالي إلا أنه يقابل تلك الشعوب بأخرى سماها "السمحة" وذلك تجاوزا منه للطبقية التي قد يخلقها البعض للتفريق بين

[1]– جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:47.

الشعوب، وبهذا نجد أن قانون الشعوب قد استهوى الكثير من الباحثين خاصة العرب منهم، فلقد رأوا فيه ربما حلا وملجأ لما تمر به الدول العربية في الفترة الحالية، أين أطلق عليها الكثير بالعاصفة أو الأزمة العميقة، لأنها تحمل في طياتها توحشا وصرخة كئيبة وقلقة اتجاه الوضع الذي ألم بعقلنا العربي الذي قارب على الانصهار، عقل العربي الذي انزلق وتورط في مغامرة الانغلاق والتطرف والإيماءات المحرضة للأمن والاستقرار، فالكل أصبح يستهويه طمع تحقيق المصالح الذاتية، لهذا فنحن بحاجة ماسة إلى أن نفكر في حقبتنا المعاصرة بوصفها أزمة عميقة باستغلال الفكر الراولزي وهو يشرح بتعميم تصوره عن قانون الشعوب ومبادئه لأننا بحاجة ماسة إل مثل هذا القانون باعتبار أنه يمثل مبدأ التسامح وقانون القيم العليا، [1]وعليه فإن **راولز** يرى أن مبادئ قانون الشعوب "ستفتح المجال لأشكال متعددة من الروابط التعاونية والاتحادات بين الشعوب". أي أن قانون الشعوب بالإضافة إلى أنه ينظم حياة الشعوب داخل الدولة، فهو سيخلق ذلك الجو من التعاون والتضامن بين الأفراد مما يزيد من التحامهم أكثر في المواقف الصعبة والأزمات التي قد تمر سواء كانت أزمات داخلية أو خارجية، فإن هذه المبادئ تعمل على غرس مبدأ التعاون والتخلص من فكرة الفردانية بين الشعوب لتحقيق مستقبل أفضل لهذه الشعوب، لأن هدف **راولز** هو عيش هذه الشعوب في سلام دائم واستقرار، وهنا نجده يسير على خطى **كانط** في كتابه المشهور "**مشروع السلام الدائم**"، هذا الأخير الذي يعتقد أن قيام حكومة للعالم سيكون إما استبدادا عالميا أو فيما عدا ذلك ستنشأ امبراطورية هشة تمزقها الصراعات الأهلية المتوالية، حيث تسعى النظم المتعددة والشعوب لاستعادة حريتها ونيل استقلالها، وهذا يعني أن **راولز** كذلك لا يستهويه كثيرا التفكير في كيفية إنشاء دولة عالمية، لأن هذه الدولة مهما كانت ستحدث عليها تغيرات تكون هذه التغيرات في كثير من الأحيان أزمات أو ثورات أهلية، وهذا ما يهدد بالضرورة

[1]– جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:54.

تحقق مشروع السلام والأمن الدائم، فمصطلح دولة غالبا ما يقابله مصطلحات عديدة أهمها: طبقية، تمييز عنصري، استبدا، هيمنة، وفي المقابل يرى **راولز** أنه في إمكانية أن تنشأ أنواع متعددة من الأنظمة تخضع لحكم قانون الشعوب، ويعهد إليها تنظيم التعاون بين الشعوب كما تقوم هذه التنظيمات بواجبات محددة متفق عليها[1].

وعليه فإن **راولز** يرى أن في قانون الشعوب ينتج عنه ظهور منظمات كالأمم المتحدة مثلا تسير هذه المنظمات وفق منظوره حيث تعمل على نشر العدالة باعتبارها المطلب الأول في "فلسفة راولز قبل كل شيء وتحقق مبدأ الالتحام والتعاون بين الشعوب ومحاولة القضاء على اللاعدل الذي أصبح يهدد أمنهم ويهدد حقوقهم والتعدي على حرياتهم وممتلكاتهم، وبهذا نجده وضع ثمانية مبادئ والتي رتبها على النحو التالي:

-إن الشعوب حرة مستقلة ويجب أن تحترم حريتها واستقلالها، وهذا يعني أن **راولز يؤمن** بحرية هذه الشعوب باعتبار أن الحرية هي من أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها أي إنسان، وهي بذلك حق ثابت ومتجذر لجميع البشر ولا يمكن إنكار ذلك، فهذه الشعوب حرة ولا يوجد من يقيدها، لأن الانسان في الأخير كائن واعي وحر يعي تصرفاته ونتائجها، وباعتباره حر يجب أن تحترم حريته ولا يجب التعدي عليها فالكل لا بد أن يحترم حرية واستقلالية الآخر.

-يجب على الشعوب مراقبة العهود الدولية وأن يلتزموا باتفاقياتهم، فاعتبار أن هذه العهود الدولية تتعلق ومرتبطة بالقانون الدولي لحقوق الانسان والتي تعنى بحماية حقوق الانسان عموما، فمن الضروري مراقبة الشعوب لهذه المعاهدات لأنها تعبر في الأخير عن

[1]- مصطفى بورنان، التأسيس الفلسفي للفكر السياسي الليبرالي، جون راولز نموذجا، مرجع سابق، ص:52.

حقوقهم هذا من جهة ومن جهة تصبح الشعوب على دراية بحقوقها التي يمكنهم من خلالها الدفاع عنها.

*إن الشعوب متساوون وأنهم أطراف في الاتفاقيات التي تربطهم:

من الشروط الأساسية لتحقيق والحفاظ على الأمن والسلام داخل هذه الشعوب هي المساواة بين الشعوب أي أن الجميع يتمتع بنفس الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون التمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، فلا فرق بين الشعوب الليبرالية وغير الليبرالية عند **راولز** الكل يحظى بالمساواة ويتكافؤ الفرص.

*يجب أن تكون الشعوب ملتزمة بمبدأ عدم التدخل: أي الشعوب لا يعنيها كثيرا التدخل في شؤون الدولة، المهم هو أن تضمن لها حقوقهم ولا تتعدى على حرياتهم المستقلة وبذلك تكون العلاقة التي تربط بينهما (الدولة والشعوب) علاقة تتميز بالاستقرار والهدوء ولا تشوبها الفوضى.

*إن الشعوب لها حق الدفاع عن النفس، ولكن ليس لها حق التحريض على الحرب في غير الدفاع عن النفس، باعتبار أن الانسان كائن حر فهو مستقل بالضرورة له الحق أن يدافع عن حقوقه وعن نفسه خاصة وأن هذا الأخير هو حق عام يعطى صاحبه استعمال القوة الضرورية لدفع كل عدوان عن النفس أو المال، خاصة وأن الدفاع يكون في إطار إيجابي يكون الانسان من خلاله يحصل حقه إذا سلب منه، لكن غير أي التحريض كما يعبر عنه **راولز** لا بد أن يعاقب عليه القانون لأنه يخالف الهدف الأولي الذي ينشد قانون الشعوب إلى تحقيقه ألا وهو تحقيق السلام والأمن.

-أما المبدأ السادس هو أن الشعوب هي صاحبة حقوق الانسان أي أنه على الشعوب احترام حقوق الانسان، وهذا يكون بالتعايش حيث يحترم كل فرد حقوق الآخر لا يتجاوزها، بالتعدي عليها وعدم احترامها.

*إن على الشعوب أن تراعي بعض الحدود أثناء الحرب.

*أما المبدأ الأخير يجب على الشعوب مساعدة الشعوب المغلوب على أمرها. والتي تعيش في ظروف تحرمها من أن يكون لها نظام سياسي واجتماعي عادل أو معقول[1].

وهنا يبين **راولز** اهتمامه بطبيعة الشعوب واختلافها، فما يهمه هو في الأخير مجتمع لا بد أن تقدم لهم المساعدة إذا كانوا في حاجة لها، بعض التطور عن نوع المساعدة التي يقدمها لأنها في الأخير تعزز الروابط بينهم فهو هنا ينظر "**راولز**" سياسة التعايش والقضاء على التمييز العنصري.

يعترف **راولز** أن بعض هذه المبادئ لا حاجة له في مجتمع شعوب جيدة التنظيم ويعطينا مثلا عن هذه المبادئ فمثلا المبدأ السابع الذي يتحدث فيه عن مراعاة الشعوب بعض الحدود أثناء الحروب والمبدأ السادس الذي يتحدث فيه عن حقوق الانسان، [2]وهذا يعني أن الشعوب التي تستثني هذه المبادئ لا بد لها أنها تعيش في حالة من الأمن والاستقرار والهدوء، أما فيما يخص إلغاء المبدأ السادس فهذا يعني أن كل الأفراد يتمتعون بجل حقوقهم فهم ليسوا بحاجة إلى قيام ثورات وإثارة فوضى ليحصلوا عليها، لأن الكثير من الانقلابات والثورات الأهلية تكون أسبابها الظلم، الممارس على أفراد الدولة من نهب وتعدي على الحقوق والملكيات، تدفعهم بالضرورة إلى التمرد المحتم على الدولة وعلى قانونها.

---

[1]- مصطفى بورنان، مرجع سابق، ص:53.

[2]- جون راولز، قانون الشعوب،مصدر سابق، ص55-56.

وبصفة عامة يمكن القول في الأخير أن مبادئ قانون الشعوب وضعها **راولز** لتضمن المساواة للشعوب وكذلك تضمن لهم حريتهم واستقلاليتهم، كما أنها تعامل معاملة واحدة من طرف قانون الشعوب لأنه لا يميز بين الأفراد مهما كانت طبيعتهم، فإن أي شعب ليس له الحق في الاحتجاج على إدانة مجتمع الشعوب له "إذا كانت مؤسساته لا تحترم حقوق الانسان أو تقيد حقوق الأقليات".

ولهذا نقول إن **جون راولز** وضع هذه المبادئ الثمانية لكي يحقق قانون الشعوب وظيفته ألا وهي تحقيق السلام الدائم بين الشعوب[1]، أي أن تحقيق مجتمع تسوده كل المبادئ والمثل العليا وتحكم عقول أفراده لترتقي إلى مستوى يتجاوز فيه تلك النظرة التعسفية اتجاه المجتمعات الأخرى، خاصة منها الفقيرة العاجزة هذا من جهة ومن جهة أخرى يقدس مبدأ التعاون والتضامن كما يتمتع جميع أفراده بالحياة الرفاه، أين يتمتعون بجملة من الحقوق هذا ما يضمن ويحقق له جو من الاستقرار والأمن.

[1]- تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة، مرجع سابق، ص:155.

المبحث الثاني: كيفية التعامل مع أنواع الشعوب:

أولا: طرق وسبل التعامل مع الشعوب المقبولة:

1-تطبيق قاعدة التسامح:

المهمة الرئيسية عند تطبيق قانون الشعوب على شعوب غير ليبرالية هي أن نحدد إلى أي مدى يجب أن تقبل الشعوب غير الليبرالية، وهنا يعني **راولز** بالتسامح الذي تتخذه كوسيلة للتعامل مع الشعوب غير جيدة التنظيم، وضرورة قبول هذه الشعوب في مجتمع الشعوب، لأن ذلك واجب السلوك السمح الذي يقتضي من هذه الشعوب (الليبرالية) أن تقدم إلى الشعوب المساعدة وتتعاون معها.

ويرى **جون راولز** أنه بعد الاتفاق في قانون الشعوب بين الشعوب الليبرالية والشعوب السمحة قد تظهر شعوب ترى أن الشعوب السمحة لا يوجد ما يؤهلها للمشاركة في إنشاء قانون الشعوب، ولهذا يرى بالضرورة إثبات عكس هذه النظرة بوجوب وجود صفة في الشعوب الليبرالية العادلة وهذه الصفة هي التسامح، وهذه الصفة تجعلهم يكونون متسامحين مع الشعوب السمحة، وبهذا نجد **راولز** يقول في هذا: "عندئذ يجب على الشعب الليبرالي أن يبدي التسامح إزاء تلك المجتمعات غير الليبرالية وأن يقبلها في مجتمع الشعوب"[1].

وعليه من الضروري تصور الحاجة إلى التسامح لقيام العلاقات ونجاحها بين هذه الشعوب، وإذا رفضت الشعوب الليبرالية هذه الشعوب أي غير الليبرالية عندئذ ستفشل فكرة الليبرالية السياسية في التعبير عن واجب التسامح إزاء الأساليب المقبولة في تنظيم المجتمع، وبذلك يصبح التسامح هو جوهر الخروج من الحروب والصراعات التي تهدد السلام والأمن الذي يحظى به كلا من الشعبين.

---

[1]- جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:91.

كما يرى **جون راولز** أن الحاجة للتسامح تكمن في قبول التعددية لأن حسبه الفرد الليبرالي يقيم الفرد غير الليبرالي انطلاقا مما يراه هو كليبرالي مثلا يحكم على السياسة من خلال التصور السياسي الليبرالي المعقول، وعندما يجدون أن تصورات الشعوب غير الليبرالية في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الأخلاقي أو الاجتماعي فإنهم يرون أنه من الصواب أن تخضع هذه المجتمعات إلى نوع من العقوبات[1].

وهنا يقصد **راولز** أن حتى المساعدة التي يقدمها الليبرالي للآخر (غير الليبرالي) هو تحويله ومحاولة الفرض عليه بأن يكون ليبرالي دون احترام طبيعته، جنسه، أو دينه، لأن السياسة التي تعتمدها المجتمعات الليبرالية هي العمل تدريجيا على تغيير كل المجتمعات التي تم تصبح بعد مجتمعات ليبرالية لتصبح ليبرالية، وهذا يعني أن المساعدة التي تقدمها للشعوب تكون ورائها أهداف وغايات، هذا من جهة ومن جهة فرض عقوبات على الشعوب غير الليبرالية فهذا يعني حتما أن هذه الشعوب لم تتماشى مع التصور الليبرالي لهذا لا بد من فرض عقوبات عليها، ولكي يقضي **راولز** على هيمنة هذه الشعوب وضع هذه القاعدة أي التسامح للقضاء على كل مظاهر التعسف الممارس عليها وليحل جو من التسامح والهدوء بين هذه الشعوب.

أم القاعدة الثانية التي شدد **راولز** على ضرورة تحققها هي:

2-قاعدة المساعدة:

يقول **راولز**: «على الشعوب الليبرالية أن تتعاون مع جميع الشعوب التي لها مكانة جيدة وأن تساعد هذه الشعوب" [2]وهذا يعني أن **راولز** لم يكتفي بقاعدة التسامح فقط، بل

---

[1]- المصدر نفسه، ص:92.

[22]: جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:92.

وضع قاعدة المساعدة لأنها مكملة للقاعدة الأولى، فبحكم أن الشعوب الليبرالية تمتلك مؤهلات ومجتمعات راقية ومتطورة في مختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك فتقديم المساعدة لهذه الشعوب هو واجب لا بد لهم من القيام به، نظرا لظروفهم السيئة، ولا بد لها أن تتعاون معها لإنشاء مشاريع مشتركة وتساعدها للقيام بمستقبلها على نحو أفضل.

نجد أن **جون راولز** كان يسعى دائما إلى حل الخلافات بين المجتمعات والشعوب من خلال فرض عليهم مبادئ وقيم أهمها قيم التسامح، التي عبر عنها بمصطلح "سمحة" وذلك للقضاء على كل الصراعات والثورات والخلافات التي تشهدها الساحة الدولية.

كما دعا **راولز** إلى مبدأ التعاون لدمج وتوحيد الشعوب فيما بينها لجعلها وحدة متوحدة بعيدا عن كل مظاهر اللاعدل والهيمنة، كما حاول كذلك القضاء على تلك النظرة العنصرية التي تدفع صاحبها إلى التعامل بأسلوب دوني ويلجأ إلى التفريق وتفضيل شخص على آخر وهذا م يخلق بالضرورة صراعات وثورات أهلية مما يهدد الأمن ويجعل من اتحادها من المستحيل.

ومن خلال هذا يصل **راولز** إلى وضع المعايير التي تتعامل بها الشعوب الليبرالية مع الشعوب السمحة أي الشعوب المقبولة جيدة التنظيم والتي تشكل مجتمع الشعوب.

وفي المقابل يقرر **راولز** بأن هناك شعوب لا تستطيع أن تدخل في مجتمع الشعوب لأنها شعوب تتميز بالهمجية والعدوانية لا تحكمها مبادئ أخلاقية ولا مثل عليا وهي ما عبر عنها **راولز** بشعوب غير جيدة التنظيم من المستحيل ضمه إلى قانون الشعوب لأنها بالضرورة ستكون عائقا أمام تطبيق مبادئ هذا القانون لأن هدفه الأساسي هو التنظيم فكيف له أن ينظم شعوبا وهي غير منظمة في جوهرها.

لهذا نجد أن راولز قد وضع معايير للتعامل مع هذه الشعوب، وعليه ما هي المبادئ والآليات التي لا بد من اتباعها مع هذه الشعوب؟

يقسم جون راولز الشعوب غير جيدة التنظيم إلى نوعين:

*[1] يتعامل النوع مع حالة عدم الإذعان أي مع الحالة التي ترفض فيها بعض نظم الحكم أن تلتزم باحترام قانون الشعوب، وتعتقد هذه الشعوب أن السبيل الوحيد لشن الحروب هو أن تحقق هذه الحروب المصالح العقلانية.

*يتعامل النوع الثاني مع الشعوب التي تعاني من ظروف غير مواتية حيث تمر بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تجعلها غير قادرة على أن تكون شعوب جيدة التنظيم.

ومن هنا يصف لنا جون راولز حالتين غير مرغوب فيهما من مجتمع الشعوب لأنهما تعيقانه وتمسان بكرامة الشعوب وحريتها، ويلخص لنا راولز الحالتين حيث يتحدث لنا في الحالة الأولى عن الشعوب العدوانية التي تحاول الاعتداء على الشعوب الأخرى، أما الحالة الثانية تتحدث عن الشعوب المنكوبة التي تعاني من مشاكل داخلية[2]، وعليه فإنه يرفض في كلتا الحالتين هذا النوع من الشعوب لأنها تعيق من تحقق الأسس التي يقوم عليها قانون الشعوب ولا يمكن إصلاحها خاصة الحالة الأولى منها لأنها شعوب فطرت على الهمجية والعدوان فمهما حاولنا معها فهي لن تستقيم، أما الحالة الثانية فالوضع الذي آلت إليه ليس من اختيارها تبقى ضحية فشل نظامها السياسي والاقتصادي فلا بد من تقديم المساعدة لها.

---

[1]- جون راولز، مصدر سابق، ص:130.

[2]- تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة، مرجع سابق، ص:175.

فهم بذلك يسعون لإيجاد حلول يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار والأمن وهذا ما سيخلق بالضرورة حالة من اللاأمن واللااستقرار والفوضى وانتهاك حقوق الأفراد والتعدي على ملكياتهم وعلى حرياتهم، لذلك نجده يسعى إلى توسيع فكرته حول العدالة في مجتمع محلي لتشمل مجتمع الشعوب والذي يقصد به كل الشعوب التي تلتزم بأهداف ومبادئ قانون الشعوب في علاقاتها المتبادلة وهذا ما يصرح به راولز في قوله: "إن النهج الذي يتبع قبل اختيار مبادئ الحق والعدل والاتفاق على تلك المبادئ هو إلى حد ما نفس النهج سواء في حالة مجتمع محلي أو في حالة المجتمع الدولي". [1]

ويرى راولز أن قانون الشعوب هو قانون واقعي لأنه قابل للتطبيق هذا من جانب ومن جانب آخر يمكن وصفه يوطوبيا* لأنه يستخدم مثلا عليا ومبادئ ومفاهيم سياسية وأخلاقية[2] ولهذا يقول راولز: "إن فكرة مجتمع الشعوب فكرة يوطوبية واقعية تصور نظاما اجتماعيا قابلا للتحقيق يكفل الحقوق والعدالة السياسية لجميع الشعوب الليبرالية والسمحة الأعضاء في مجتمع الشعوب". [3]

وعليه فإن قانون الشعوب الجديد الذي صاغه لنا جون راولز هو محاولة جبارة منه لضم شمل المجتمعات بغض النظر عن نوع وطبيعة هذه الشعوب خاصة وأن هذا القانون أضاف له راولز صيغة جديدة ألا وهو السمحة "أين يعيش الأفراد داخل هذه الشعوب في محبة ومودة أين تظهر في علاقاتهم جل مظاهر التعاون والتضامن لأن كل منهم يحترم حرية الآخر ويحمي ممتلكاته ولا يتعدى حدود حرياته، فعدم التمييز بين المجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية هو كافي بنظر راولز لتحقق وتجسد جل مظاهر العدالة مع الأخذ بعين

---

[1]- جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:17.

[2]- عادل صابر راضي، الفكر السياسي المعاصر، جون راولز، مرجع سابق، ص:103.

[3]- جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق، ص:20.

الاعتبار التخلي عن الفردانية والأنانية والركض وراء تحقيق المصالح، أين تصبح بذلك مصلحة الجماعة أسبق من مصلحة الفرد، ولهذا فإن اتباع قانون الشعوب والخضوع لمبادئه ضرورة لا بد منها، لأن الانسياق وراء مشاعر الازدراء والاستياء منها فلن يؤدي سوى إلى اضطراب العلاقات بينها، وعليه يشكل الحفاظ على السلام بين الشعوب جزءا أساسيا من البنية لأنه يشمل بمبادئه المجتمعات الليبرالية والمجتمعات السمحة غير الليبرالية، أما المزايا التي يحققها استقرار المناخ السياسي التشجيع على الإصلاحات نحو الاتجاه الليبرالي فهو هدف يتجاوز أهمية وضرورة تحقيق العدالة في المجتمعات السمحة.

المطلب الثاني: طرق التعامل مع الشعوب غير المقبولة

باعتبار أن قانون الشعوب جاء لكي يضمن المساواة بين الشعوب كما جاء لكي يرسخ بعض المبادئ، ولعل أهم مبدأ جاء من أجله هو حماية حقوق الانسان وضمان تمتع كل إنسانا بها لهذا جاء هذا القانون بالحلول لكل الحالات التي تعيق تشكلها، حيث يعطي جون راولز لكل حالة حل وآلية للتعامل معها، تقي حالة الشعوب التي تبحث عن الحرب للاستيلاء على الشعوب الأحزن، يرى راولز بأن الحل في هذا يكون الحرب العادلة[1]، ويؤكد راولز على أنه للشعوب الليبرالية والشعوب السمحة الحق في الدفاع عن النفس وهذا هو أحد مبادئ قانون الشعوب، كما يرى أن الحروب التي تكون دفاعا عن النفس من قبل الشعوب الليبرالية والشعوب السمحة في حالة وقوع استيلاء عليها هي حرب عادلة[2].

يرى راولز أنه لا يمكن التسامح مع هذه الدول لأنها عدائية وخطرة، والشعوب الأحزن تكون في مأمن لو تغيرت أو أجبرت على التغيير، ويشترط راولز على الشعوب جيدة التنظيم

---

[1]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة،مرجع سابق، ص:175.

[2]- المرجع نفسه، ص175.

أن تسترشد بقانون الشعوب لمواجهتها لنظم الحمك الخارجة على القانون، كي يحدد لها الهدف الذي ينبغي أن تضعه في اعتبارها والوسائل التي يجوز لها أن تلجأ لها[1].

ويرى راولز أن الحل الوحيد لكي تخرج الشعوب المغلوبة من حالتها هذه هو المساعدة من طرف شعوب جيدة التنظيم لذا يؤكد على ضرورة المساعدة حيث يقول: "على الشعوب جيدة التنظيم واجب مساعدة المجتمعات المغلوبة على أمرها"[2].

وعن نوع المساعدات التي تقدمها المجتمعات جيدة التنظيم إلى المجتمعات المغلوبة على أمرها يؤكد راولز أن تقديم الأموال ليس كافيا لتصحيح المظالم السياسية والاجتماعية رغم أن الأموال تكون في أحوال كثيرة ولكن قد ينجح التأكيد على حقوق الإنسان في تغيير حكومات غير فعالة وتغيير سلوك الحكام الذين لا يلقون أدنى اهتمام إلى سعادة شعوبهم[3].

يرى جون راولز أن حكام الشعوب المغلوب على أمرها لا يهتمون بحقوق الإنسان ولا يبحثون على تحقيق السعادة لشعوبهم، وعدم تحمل المسؤولية وتركها تعاني، يقول راولز: "الحكومات التي لا تهتم بحقوق الإنسان هي تلك الحكومات التي تقف مكتوفة الأيدي وتترك الشعب يتضور جوعا بينما يمكن لها أن تحول دون ذلك".[4]

أي أن التأكيد على حقوق الإنسان يمكن أن يكون عاملا مساعدا لمنع حدوث المجاعات، وأن يكون كذلك عاملا لزوال نظم الحكم الفاسدة التي لا تهتم بحقوق الإنسان،

---

[1]- صابر راضي، الفكر السياسي المعاصر جون راولز نموذجا، مرجع سابق، ص106.

[2]- جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق ، ص146.

[3]- صابر راضي، الفكر السياسي المعاصر جون راولز نموذجا، مرجع سابق ،ص108.

[4]- جون راولز، قانون الشعوب، مصدر سابق ، ص149.

ولكي يضمن جون راولز هذا ويضمن أن تكون الحرب عادلة وضع عدة مبادئ تقيد الحرب وهذه المبادئ هي:

-أن الغرض من الحرب العادلة التي تنشب من قل الشعوب المقبولة إلى الليبرالية السمحة هو إيجاد صلح عادل ومستمر بين الشعوب وخاصة مع الشعب العدو الحالي للشعوب المقبولة.

-أن الشعوب المقبولة لا تحارب بعضها البعض بل تحارب الشعوب المعتدية التي أغراضها توسعية والتي تهدد الأمن والمؤسسات الحرة للشعوب المقبولة. [1]

-في العمليات الحربية يجب على الشعوب المقبولة أن تميز وبحذر بين 3 فئات من العدو وهي: رجال السلطة والقياديون من الشعوب المعتدية وأفراد الجيش والمدنيون فالمجرمون وناشبوا الحرب هم الفئة الأولى دون الثانية والثالثة ويقصد هنا فئة رجال السلطة والقياديون، ويؤكد هذا اعتقاد راولز بخيرية الإنسان والشعوب وتعاملها مع الفطرة والعدالة. [2]

-على الشعوب المقبولة أن تراعي حقوق الإنسان لأفرا العدو قدر الإمكان من المدنيين والجنود ويكون هذا لهدفين:

*إن هؤلاء الأفراد لهم نفس الحقوق كأعضاء في المجتمع البشري. [3]

*لتتعلم تلك الشعوب كيفية التعامل مع حقوق الإنسان.

---

[1]- تحسين حمه غريب، فلسفة العدالة، مرجع سابق ، ص176.

[2]- المرجع نفسه، ص176.

[3]- المرجع نفسه، ص177.

-المداومة في حفظ تلك الحقوق ووضوح البيانات المختلفة بتحقيق كلا النوعين من الصلح والسلم الداخلي للشعوب المعتدى عليها والدول وبهذا تكون أهداف الحرب مفتوحة وواضحة وأن هذا التوضيح يقوم به رجال السياسة. [1]

وعليه يرى راولز أن الحرب لا تكون ضد الشعب فهو يرى ضد سادة وقادة الشعوب العدوانية الذين هم سبب في الفتن والحروب لهذا يرى أنه يجب على الشعوب المقبولة التمييز بين الفئات الثلاث التي تشكل المجتمع والتركيز على فئة السادة والقادة دون الفئات الأخرى، كما يرى أيضا في ضرورة مراعاة حقوق الإنسان في الحرب لأن أفراد هذه الشعوب لهم نفس الحق كأعضاء في المجتمع البشري، كذلك يؤكد على حماية حقوق الإنسان ليكون درسا للشعوب المعتدية لتتكلم كالبقية حماية لحقوق الإنسان وأنه لا مجال لانتهاكها حتى في الحرب [2] وأنها محظوظة وستحفظ رغم كل شيء، لأنها أمور فطر عليها الإنسان.

"لا بد للشعوب أن تستخدم ممارسات ومؤسسات جديدة تكون مركزا كونفدراليا ومنبرا عاما للإعراب عن وجهة نظرها اتجاه نظم الحكم غير جيدة التنظيم". [3]

يوجه راولز الحديث إلى الشعوب جيدة التنظيم حيث يرى أن بلوغ هدفها هذا يكون من خلا إنشاء مركز فيدرالي أي ما يشبه هيئة الأمم المتحدة حيث يرى بضرورة إنشاء هذه المنابر المشتركة للإعراب عن وجهات نظرها اتجاه الشعوب العدوانية لكشف أنماط سلوكياتها الوحشية كذلك تكشف حالات انتهاك حقوق الإنسان للحد منها والقضاء عليها[4]، أما النوع الثاني وهي الشعوب المغلوبة على أمرها والشعوب المثقلة بالمشاكل والظروف

---

[1]- تحسين حمه غريب، فلسفة العدالة، مرجع سابق، ص176.

[2]- مصطفى بورنان، التأسيس الفلسفي للفكر السياسي جون راولز نموذجا،مرجع سابق، ص73.

[3]- جون راولز، قانون الشعوب وعودة إلى القتل العام، مصدر سابق، 2007، ص133.

[4]- تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة، مرجع سابق ، ص177.

الاقتصادية والسياسية المزرية التي تمنعها من أن تكون شعوب جيدة التنظيم، حيث يرى راولز أن المنهج الذي يجب أن تتبعه الشعوب جيدة التنظيم اتجاه الشعوب المغلوبة على أمرها هي آلية أو قاعدة المساعدة، أي تقديم المساعدات للشعوب المغلوبة لتصبح هذه المجتمعات قادرة علة أن تدخل إلى قانون الشعوب، وتكون جزء من مجتمع الشعوب وبالتالي تتخلص من مشاكلها وظروفها المزرية. [1]

- وعليه ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن جون رولز يضع نوعين من القواعد والآليات التي تحدد العلاقات بين الشعوب يرتبط كل نوع بنوع من الشعوب ففي علاقة الشعوب التي تندرج ضمن النظرية المثالية وهي الشعوب الليبرالية والشعوب السمحة يضع جون رولز قاعدتين الأولى هي قاعدة التسامح والقبول التي ترى بضرورة أن تتسامح الشعوب الليبرالية مع الشعوب السمحة وتقبل بها كعضو في المجتمع الشعوب له نفس الحقوق وبشكل مساوي والقاعدة الثانية هي قاعدة المساعدة حيث يرى جون رولز في أن تساعد الشعوب الليبرالية الشعوب السمحة وأن تتعاون معها وتنشأ معها مشاريع وشركات مشتركة بينهما.
- أما فيما يخص آليات وقواعد التي تخص علاقات الشعوب جيدة التنظيم مع شعوب النظرية غير المثالية فإن جون رولز يضع قاعدتين الأولى هي قاعدة الحرب الباردة التي تخصص للشعوب العدوانية لكي تجبر على تغيير سياستها والقاعدة الثانية هي قاعدة المساعدة التي تخصص للشعوب المغلوب على أمرها لكي تخرج من حالتها هذه ومن خلال هذه المبادئ يبحث جون لوزر على إقامة مجتمع للشعوب خالي من الحالات غير المثالية مجتمع مبني على التسامح والتعاون والمساعدة والنصح بين الشعوب مجتمع متماسك بفعل التفاعل الذي غرسه جون رولز في الشعوب من خلال قواعده التي سنها والتي يبحث من خلالها القضاء على كل الحالات التي من شأنها ان تنشر الخلافات بين الشعوب.
-

[1]- مصدر نفسه، ص177.

المبحث الثالث: مقاربات فلسفية للفكر الراولزي:

لقد شكلت أعمال جون راولز ثورة كبيرة في مجال السياسة والأخلاق، فلقد جلبت حولها الكثير من الاهتمام والدراسات، فهناك من قال عليه أنه شخص مثير ومبدع، أعظم نظرية في مجال الفلسفة السياسية، بل محدث انقلاب في فلسفة السياسة والأخلاق من خلال تجاوزه للتفكير المعتمد في الفكر الأنجلوسكسوني المعتمد على المذهب النفعي، كما يدل على شهرته الكتب الكثيرة التي كتبت عنه وكذلك ترجمة أعماله إلى العديد من اللغات حيث ترجمت أعماله إلى ما يقارب 30 لغة وكتب عن آثاره وأعماله أكثر من 5000كتاب.[1]

ومن هنا ونظرا لشهرته الواسعة فهو الطبيعي جدا أن يواجه الكثير من الانتقادات خاصة وأن كتبه في لك الفترة قد أحدثت ضجة صاخبة ولعل بدايتها بتقديمه لنظرية العدالة كإنصاف باعتبارها مفهوما سياسيا يناطح الليبرالية السياسية التي تمهد لتعددية سياسية معقولة ومستدلة، واجتناب تقديمها كأطروحة فلسفية ودينية وأخلاقية شاملة مثير للجدل والشك، خاصة وأن الليبرالية السياسية التي يقصدها تنبع من أنطولوجيا تتبنى أطروحة ورؤية كونية وإنسانية واجتماعية وهذا ما أكد عليه "تايلور" فهذا النوع من الليبرالية يقيم العالم وفق هذه الرؤية الكونية ويقدم الحلول وفق مبادئها الفكرية.

كما يعتقد راولز أنه ومع افتراض وجود تعددية ليس بإمكان الاتفاق على أي مصدر قوة أخلاقية نصا مقدسا أو إلهاما دينيا كان أو تقليديا أو حتى نظاما مبدئيا أو املاءات الحقوق الطبيعية، ويقول تايلور* في هذا "إذا أظهرتم المجتمع فارغا من أي بنية قدسية، ولا

[1]– تحسين حمه غريب، فيلسوف العدالة، مرجع سابق، ص78.

صلة لتنظيماته الاجتماعية وسبل تعامله الاجتماعي، بنظام مستقر أو إرادة إلهية فعندئذ يصبح هذا المجتمع عرضة للنهب والسلب".[1]

وهنا يوضح تايلور أنه من المستحيل أن نجرد المجتمع من قيمه لأن الدين والأخلاق أهم ما يكون المجتمع وبعاداته وتقاليده يتميز عن المجتمعات الأخرى. والمجتمع من دون المقومات تكون ضعيفة وسهلة للنهب لأنها أي هذه المقومات تعبر عن قوة المجتمع وتؤدي إلى تماسكه والتحامه أكثر.

كما يوجد بعض الفلاسفة من انتقد عملية التفاوض، حيث يرى البعض أنه لا يمكن قيام المفاوضات في ظل الشروط التي وضعها راولز وعليه فالانتقاد يثور حول الطريقة التي وضعها راولز لكي يسير بها المفاوضات فيرى الكثير من المنتقدين أنه إذا سلمنا بقيام المفاوضات فليس هناك ما يفرض اطلاقا أن يلتزم المتفاوضون جانب الحيطة وأن يتبع كل منهم جانب المبدأ الذي يقضي عليهم بأن يراعوا أوضاع ذوي الامتيازات الأدنى خشية أن يكونوا منهم عندما يزال حجاب الجهالة.[2]

وهنا بقصد منتقدي راولز أنه ما الذي يضمن من أن يتقيد المتفاوضين بالمبادئ التي وضعها راولز فما من رقابة تفرض عليهم، فما مصير الشعوب ومصير مستقبلهم خاصة وأن راولز وضع هدا المستقبل في يدي هؤلاء المتفاوضين وفوضهم على كل شيء يخصهم.

---

[1]- عماد أفروغ، نقد السلطة من منظور أخلاقي، تر: محمد حسين الواسطي، عبد الرزاق الجابري، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014، ص:277-278.

*تشارلز مارغريف تايلور، فيلسوف كندي، يعد أحد أبرز الفلاسفة المعاصرين في مجال الفلسفة السياسية والفلسفة الأخلاقية.

[2]- أنطونيو دي كرسي وكينيث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص151.

كما يرى تايلور أن راولز لم ينجح في تجاوز مأزق البنية على الرغم من دفعه الملازم لنظرية العدالة ومصدر هذا العجز يكمن في كونه لم يتخلص من مبدأ الذاتية الأخلاقية المهيمنة على الثقافة الغربية ويقوم هذا المبدأ على القول بأن المواقف الأخلاقية لا تستند إلى أي أساس مرجعي سواء كان العقل أو الطبيعة، ومن ثم فإن كل واحد منا يتبناها بحسب قناعاته الذاتية، ومن هنا بفقد العقل دور الكلام في الحوارات الأخلاقية[1].

إن هدف راولز لتحقيقه ونجاح الوضع الأصلي أين يتم الاتفاق المتبادل بين المواطنين الأحرار والمتكافئين في إطار هيكل اجتماعي منصف وعادل هو هدف طوباوي وغير حقيقي، أي يبقى افتراضي وذلك نظرا إلى افتقاره للنظرة البنيوية للمؤسسات الاجتماعية، حيث يقول راولز: "لو تابع الأشخاص قواعد التعاون كافة التي يصبو إليها الجميع فعندها يعتبر التوزيع عادلا مهما كانت نوعيته"[2].

وهذا يعني أن راولز يعي في ذاته أن الصورة الكاملة التي يحلم بها أن تتحقق لن تتحقق أبدا وهذا ما يثبت أن راولز لا يقدم أي معيار بنيوي للعدالة الاجتماعية كما أن الموقف البدائي أو الطبيعة البدائية التي يتحدث عنها هي أكثر من مجرد افتراض منهجي بشكل واضح، حيث يقول راولز في الطبيعة البدائية (ستار الجهل) إنه لا يجوز للجماعات والفئات ذات الصلة والاطلاع على المراكز الاجتماعية غير المتكافئة أو مبادئ الأشخاص الشاملة الخاصة، مضافا على أنهم ليسوا على علم بعناصر الأشخاص والجماعات الاثنية أو جنسهم أو قوتهم أو ذكائهم وهذا ما يوضح وجود هوة واضحة في فكر راولز بين فكرة العدالة الاجتماعية والمواطنين، فهو يعترف من جانب بالفرص الاجتماعية اللامتكافئة، لكنه

---

[1]- عبد الله السيد ولد أباه، نظرية العدالة لدى جون راولز، تاريخ النشر 2010/12/23، 21:30:10.

[2]- عمر أفروغ، نقد السلطة من منظور أخلاقي، مرجع سابق، ص:278.

من جانب آخر لا يجيز للمواطنين الاطلاع على هذه الفرص اللامتكافئة[1]، وهذا يعني وقوعه في تناقض لأن الاختيار الأول سيكون مبني على قواعد وأسس فهو لن يختار المتعاقدين بطريقة اعتباطية بل سيختارهم على حدى.

-كما أن تأسيس راولز لمبدأ العدالة كإنصاف على التعاون الاجتماعي وإدراك واحد ومتشابه عن العدالة هذا بالضرورة يسبب الخلاف على مفهوم العدالة والنظرة غير الهيكلية تجاهها، لأن الكثير لا يتوحد على مفهوم واحد العدالة، فالعادل بالنسبة لي ليس بالضرورة يكون عادلا بالنسبة لك والعكس صحيح، وبذلك يصبح الاتفاق علة مفهوم واحد للعدالة سيكون من شبه المستحيلات لأن الواقع ببساطة الذي نعيشه يغلب عليه النمط البراغماتي الكل فيه يحاول تحقيق مصالحه الذاتية وهذا ما يسبب احراجا لأطروحة راولز.

-كما أن حلم راولز الذي يطمح إليه من خلال تقديم الشعوب الليبرالية المساعدة للشعوب الأخرى (السمحة) كما عبر عن يتحقق أبدا لأنها شعوب نفعية تحكمها مصالحها الخاصة، فما الهدف من مساعدة هذه الشعوب طالما لن تنال منها شيء والواقع يثبت ذلك فالولايات المتحدة الأمريكية احتلت العراق وإسرائيل احتلت فلسطين فلماذا لم تقدم لها المساعدة بدل من احتلالها لأنهم رأوا في الاحتلال تحقق مصالح ومنافع كثيرة باعتبار أن كلتا الدولتين يحظيان بتاريخ كبير، ويكفي أنهما واجهتا العربي الأصيل.

كما أن احتلال فرنسا للجزائر طمعا في الثروات الهائلة التي تملكها الجزائر وبهذا يكون مشروع راولز في التسامح وتقديم المساعدة هذه الشعوب لن يتحقق.

-كما أن راولز رأى أن ما قدمه دفاع عن الحرية الليبرالية وتقليد للعقد الاجتماعي لأنه معدل فقط.

---

[1]- عماد أفروغ، نقد السلطة من منظور أخلاقي، مرجع سابق، ص:177.

كما نجد كذلك الفيلسوف الفرنسي "بول ريكور" يوجه جملة من الانتقادات للنظرية الراولزية أولها أن باعتباره أن الحالة الطبيعية هي حالة سليمة يتم التعاقد فيها على مبادئ العدالة غير أن هذا غير صحيح فالحالة الطبيعية أو الوضع البدئي غالبا ما اتفق حوله الفلاسفة الآخرين بأنه حالة حرب كما عبر عنه "هوبز" وشدد عليه "ليو ستراوس" أو كما عبر عنها "كانط" بأنه حالة فاقدة للقانون وبالتالي حالة تنعدم فيها كل سلطة تحكيم بين المطالب المتنازعة، فكيف تكون هذه الحالة إذا عند "راولز" كحالة تتميز بالعدل والمساواة[1].

-أما النقد الثاني الذي وجهه "ريكور" ل "راولز" لا يمكن تجريد المتفاوضين من معلوماتهم الشخصية كالاسم والمكانة والمستوى والمبادئ التي يتعاقدون عليها بل العكس من ذلك لا بد أن تتوفر للأطراف المشاركين المعلومات الكافية حول مختلف مبادئ العدالة للاختيار لأن هذا الاختيار لا يكون اجباريا فهم غير ملزمين على قبول كل تلك المبادئ خاصة وأنه (الاختيار) لا يخص قوانين خصوصية وإنما تصورات شاملة حول العدالة.

وهذا يعني أن سلب هذه المعلومات من المشاركين في التعاقد سيجعلهم متساوين من حيث المعلومات التي يملكها كل شخص منهم، وهذا ما يجعل الحلول والمبادئ التي ينصونها تحدث على نحو عمومي وكأن العامة من الناس وأي شخص من فئة المجتمع غير كفؤ من سندها، فما المميز في ذلك؟

-كما يرى "ريكور" أن "راولز" في نظرية العدالة هو تعميم ودفع النظرية التقليدية للعقد الاجتماعي إلى أعلى درجة من التجريد، وهذا يعني أن الفلسفة الراولزية هي مجرد قراءة للعقد الاجتماعي (جون لوك، روسو، هوبز) بل اتجه بها للأسوأ من خلال تجريد جوهرها

[1]- بول ريكور، العادل، تر: فتحي التريكي وآخرون، بيت الحكمة ،قرطاج ،ج1،2003 ، ص ص: 124.126.

وهذا ما يجعلها بعيدة عن الواقع، خاصة وأن العدل قيمة أخلاقية يؤمن بها الناس من الناحية التطبيقية لا النظرية.

-كما نجد "ريكور" كذلك يقر أن فلسفة "راولز" هي فلسفة مثالية بامتياز انطلاقا ن مبادئ العدالة وصولا إلى الموقف الأصلي وحجاب الجهل، لأنه من الصعب أو المستحيل أن تتحقق عدالة كالتي يهتم "راولز" بتحقيقها في الوقت الحاضر لأن فلسفة العقد الاجتماعي قد غرست مبادئها وطغت على عقول المواطنين وهيأتها كي يصبح كل فرد منهم يبحث عن تحقيق مصالحه ومنافعه الخاصة دون الاهتمام بمصالح الآخرين لأن الآخر كما عبر عنه هوبز "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان" وبهذه العبارة زالت القيم الإنسانية والأخلاقية التي يريد "راولز" أن يبعثها من جديد، وهذا ما يجعل من الفكر الراولزي مجرد يوتوبيا لا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع.

أنطونيو نغري وجون راولز:

*يرى "نغري" أن العدالة لدى "راولز" تنطلق من خلفية صورية قوية، تخفي حنينا للتأسيسات الأنطولوجية القصوى، صحيح أنه يريد التخلص من المقاربات الوظيفية السائدة للعدالة القائمة على نمط العقلانية الأداتية للحداثة الرأسمالية دون النكوص إلى نمط جديد من نظريات الحق الطبيعي، أو إلى النزعة النسبية الإجمالية(هابرماس)، ومن هنا عودته الصورية الترانسدنتالية على الطريقة الكانطية أي فكرة الاستقلالية والتميز ضمن منظور تعاقدي يكفل حرية الأفراد ومساواتهم.[1]

*نغري- عالم اجتماع وفيلسوف سياسي إيطالي ماركي، من أشهر مؤلفاته إضافة إلى كتاب سبينوزا، الإمبراطورية، معظم كتبه عندما كان قابعا بين جدران السجون بسبب مواقفه السياسية.

[1]- عبد الله السيد، 18 مارس 2014، طرق النجاح، موقع الفلسفة في البكالوريا التونسية، نظرية العدالة لدى جون راولز الأطروحة ونقادها، 16 أفريل 2018.

*يرى "نغري" أن فكر "راولز" يندرج في سياق النظريات الليبرالية التقدمية أي ديمقراطيات التنمية بالمفهوم الأنجلوسكسوني الذي يعني العنف الديمقراطي الذي لا تكون فيه المشاركة في الحياة السياسية ضرورية لحماية الحريات الفردية فحسب وإنما لأجل إنشاء مواطنة مبنية على الاتصال والمشاركة والتعاضد، إلا أن نسقه البرهاني يعاني من انتقادات خطيرة تنبع من مفهوم الوضعية الأصلية التي تتسم بالغموض وعدم الدقة ف "راولز" لا يحدد طبيعة الخبرات الأولية التي تتمحور حولها هذه الوضعية، هو ما يجعل المسار الغائي المفضي[1] إلى مبدأي العدالة عرضيا واحتماليا، إنه يفتح الطريق لكل المقاربات باقتصاد نزعته الصورية لا يمكن أن تندمج إلا مع سياقات تجذرت فيها الليبرالية القانونية من قبل واستقرت فيها، وإلا كانت نظريته مجرد دفاع عن الوضع العام.[2]

على الرغم من جملة الانتقادات التي وجهت للنظرية الراولزية غير أن هذا لا يعني ضعفها أو فشلها لأن كل باحث ناجح يتعرض لمثل هذه الانتقادات، فهو على الأقل فكر في حياة الشعوب كيف لا بد لها أن تسير وكيف لها أن تنجح، حيث يبحث من خلال مشروعه عن ربط هذه الشعوب فيما بينها والقضاء على كل ما يعرقل هذا الاتحاد من خلال نشر فلسفة التسامح والتعاون لينتشر السلام وتتحقق العدالة الكونية عن طريق القضاء على التمييز العنصري وهذا ما عبر عنه في الوضع الأصلي عندما جرد المتعاقدين من معلوماتهم الشخصية ليصبحوا متساوين فيما بينهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجده قد سن قانونا يدعو بقانون الشعوب أين حاول من خلال هذا القانون نشر كل القيم الأخلاقية العليا وتقرير العلاقات بين الشعوب الليبرالية الذي يحاول راولز أن يقضي على غطرستها وهيمنتها بإيداع فيها تلك القيم الحميدة التي من خلالها تقدم المساعد للشعوب السمحة، وهذا ما يعن الخروج من جو الخلافات والصراعات التي تعرفها الساحة الدولية أين أصبح الجميع

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- عبد الله السيد، مرجع سابق.

يبحث عن تحقيق منافعه الخاصة، فراولز يدعو إلى ترك كل ما يسبب هذه النزاعات كاللون والمكانة والدين، لأن الجميع له الحق أن يتمتع بالحرية ويتمتع بحقوقه التي فرضتها له منظومة حقوق الإنسان فلا منازع عليها، وبهذا يأخذ راولز بيد هذه الشعوب نحو تحقيق حياة أفضل ومستقبل أحسن يعيش فيه الكل بسلام وأمن دائم لأن القضاء على هذه الاعتبارات ستحقق في الأخير لا محالة ما يسمى (بالعدالة الكونية).

وعليه يبدو أن النظرية الراولزية التي ركزنا عليها بالأساس تعاني ثغرا أساسيا مترتبا على البناء الافتراضي للوظيفة الأصلية، وهذه الثغرة تتمثل بشكل خاص في عدم قدرة المنهجية البنائية الراولزية على معالجة التدافع الاجتماعي والسياسي الناجم عن عدم تجانس المصالح الفردية والجماعية داخل المجتمع، كما تتمثل في غياب الارتباط التحليلي بالنجاعة الاقتصادية وغياب المنظور البعيد للعيش المشترك.[1]

[1]- مراد ياني، حرية – مساواة- اندماج اجتماعي، المركز العربي للأبحاث ، بيروت، ط1، 2014، ص120.

نتائج الفصل الثالث:

- ومن خلال ما تقدم أعلاه نستنتج مايلي:

1-سعى جون راولز إلى توسيع نطاق العلاقات بين الشعوب، بغض النظر عن طبيعة هذه الشعوب وأنواعها لأن الهدف الأسمى هو تحقيق العدل العالمي.

2-نظرة راولز الإيجابية اتجاه تحقيق العدالة الكونية في مجتمعات الشعوب وهذا ما سيبعث بالضرورة روحا جديدة في الليبرالية لكي توفق بين الحرية والمساواة في الخروج بالشعوب من فكرة التصادم والخلافات .

3-يعامل جميع الأفراد في الشعوب كأناس متشابهين لهم نفس الحقوق والواجبات نظراً لطبيعتهم البشرية الواحدة التي يشتركون فيها دون النظر لمكانتهم الإجتماعية أو التميزات العرقية.

4-وعليه يظهر التجديد في المشروع الراولزي من خلال محاولة توسيع مجتمع الشعوب ليشمل أيضا إلى جانب المجتمعات والشعوب ليبرالية مجتمعات وشعوب غير ليبرالية.

5-لكل شرط أ ن تكون سمحة وحسنة التنظيم ومقبولة وهنا تظهر النظرة العالمية الراولزية التي يبحث فيها على لم وجمع جميع الشعوب تحت مبدأي التسامح والتعاون للقضاء على مختلف الصراعات والحروب التي هدمت العالم.

خاتمة

إن نظرية جون راولز هي نظرية عميقة من حيث مرتكزاتها ومنطلقاتها ، أين يمكن التأكيد على المستوى المبدئي، أن نظرية العدالة كإنصاف هي رؤية سياسية محضة قابلة للتحقق في المجتمعات الليبرالية ذات التقاليد الديمقراطية وغن كانت رؤية لا تخلو من المثالية مثلها في ذلك مثل أي نظرية فلسفية أخرى، لكن الخطوات التي سطرها راولز من الوضعية الأصلية والضوابط الصورية وحجاب الجهل مروراً بمؤسسات العدالة المتمثلة في المجلس التشريعي والمجلس الدستوري، كلها دعامات تجعل من النظرية الراولزية نظرية قابلة للتحقق مع أرض الواقع، ذلك لان نظريته في العدالة تعتبر فريدة من نوعها، لأنها شاملة نظرا لطبيعتها التتويجية للفلسفات التعاقدية الانوارية وعليه يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- يستعرض راولز مفهوم العدالة داخل ما يسميه المجتمع المحكم التنظيم والذي إصلاح أعطاب هذا المفهوم الناتج عن الازمة التي عاش المجتمع الامريكي غداة الحرب والتي جعلت التراث الليبرالي مطرح مساءلة ومراجعة لا سيما فيما يخص بالحقوق المدنية : الحرية والمساواة وكذا على مستوى مخاطر المتربصة بالحداثة في تزايد الفردانية وتعاظم الأنانية وتفكك الروابط الاجتماعية، فالمبتغى العام لمشروع راولز هو مواجهة التحديات للحفاظ على قيم تراثية .
- يقوم المجتمع من منظور راولز على أساس تعاون مشترك بين الناس، وهو ما يقتضي وجود وضعية تعاقدية سليمة تحترم كل هذه الصفات بحيث تكون وضعية منصفة ، الامر الذي يطرح اشكالية التنافس والتوزيع، فالعدالة الاجتماعية ستلعب دور أكبر لتحديد الحقوق والواجبات داخل المؤسسات الأساسية للمجتمع، كما تهتم بتوزيع المناسب لمكاسب وتكاليف التعاون الاجتماعي.

- إن العدالة كإنصاف لدن راولز هي مثال لنظرية العقد الاجتماعي يمكن القول أن راولز كان هدفه وهو تحت تأثير أخلاقيات الواجب الكانطية، هو ابعاد الميول والمنافع الشخصية عند تأسيس مبادئ العدالة، وهذا ما قام به في فرضية الوضع الأصلي وفكرته المتعلقة بحجاب الجهل، إذ يجب عند اختبار مبادئ العدالة ان تلبي جميع المطالب حيث انطلق راولز من وضع افتراضي هو الوضع الأصلي، فهو افتراضي لأننا نسأل الأطراف عما يمكنها الاتفاق عليه وليس عما اتفقت عليه.
- والهدف الأصلي من الوضع الأصلي هو الكشف عن أساس عام لمفهوم سياسي للعدالة، ويركز على ان جميع المشاركين في الوضع الأصلي يتميزون بالتفكير العقلاني، حيث يكون هدفهم هو أن يحصل كل أفراد المجتمع على أكبر نصيب من المكاسب.
- يتحدث راولز عن التزام الشعوب في علاقاتها المتبادلة بالمبادئ زالمثل العليا، ورغم ان راولز ينطلق في بحثه بالاعتماد على شعوب ذات توجه اللبرالي إلا أنه يقابل ذلك بالشعوب أخرى سماها السمحة تجاوزا منه للطبقية التي قد يخلقها البعض للتفريق بين الشعوب واتخاذه في ذلك سبل للتعامل معها.
- إن العدالة في فكر راولز باعتبارها انصاف اجتماعي وفضيلة اولى للمؤسسات السياسة تجد نفسها واقفة بالضرورة موقف مواجهة مع النفعية وبالتالي فالعدالة ليست مجرد واجهة تجميلية للديمقراطية المعاصرة، بل حاجة اجتماعية جوهرية في نظر راولز. أي أن هذا الأخير المنفعية اللبرالية إلى التخلي عن منطقها الحسابي القائم تحديد المنافع.

- لقد تمكنت نظرية راولز من ان تفجر جدلا فكريا وسياسيا وتمكنت بذلك من إحداث بليغ في الانظمة الاكاديمية الاخلاقية والسياسية والمعرفية ، كما جعلت العدالة الراولزية من الإنصاف مبدأ مركزيا قادرا على قلب المعايير كلها.

قائمة المراجع

أ- المصادر:

1. جون راولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة ، تر: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

2. جون راولز، قانون الشعوب، تر: محمد خليل، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2007.

3. جون راولز، نظرية في العدالة، تر: ليلى الطويل منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011،ص80.

ب- المراجع:

1. أبو نصر الفرابي، لآراء أهل المدينة الفاضلة، مؤسة هنداوي، للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012،ص98.

2. أحمد واعظي ، نظريات العدالة ، دراسة ونقد ، تر: حيدر نجد ، مؤسسة آموزشي ويروهشي إمام خميني ، بيروت ، 2017.

3. أفلاطون محاورة الجمهورية، تر: فؤاد زكريا، دار الوفاء، الاسكندرية،2004.

4. أفلاطون، جمهورية أفلاطون، تر : حنا خباز، بيروت: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع.

5. أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية، تاريخها ومشكلاتها، دار قباء، القاهرة، 1998.

6. إميل برهيبية، تاريخ الفلسفة اليونانية، تر : جورج طرابشي، بيروت، دار الطليعة، 1982.

7. انطوني دي كرسنس، كينث مينوج، أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، تر: نصار عبد الله، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1996م.

8. بول ريكور، العادل، تر: فتحي التريكي وآخرون، بيت الحكمة ،قرطاج ،ج1،2003.

9. بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، الدار العربية للعلوم ثائرون، الجزائر العاصمة، د.س.

10. صموئيل فريمان، تر: فاضل حبكر، مر: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ، بيروت،2015، ص14 .

11. عماد أفروغ، نقد السلطة من منظور أخلاقي، تر: محمد حسين الواسطي، عبد الرزاق الجابري، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014.

12. فايزة شرماط، الفكر الأخلاقي عند بول ريكور، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

13. فؤاد زكريا، دراسة لجمهورية أفلاطون، القاهرة. دار الكتاب العربي، 1967.

14. محمد عثمان محمود، العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر السياسي المعاصر، جون راولز نموذجا، المركز العربي للأبحاث، بيروت،2014.

15. مراد ياني، حرية – مساواة– اندماج اجتماعي، المركز العربي للأبحاث ، بيروت، ط1، 2014

16. مصطفى النشاد، تطور الفلسفة السياسية، من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة، الدار المصرية السعودية، ط5، 2005.

ج– المعاجم و الموسوعات:

1. جميل صليب، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1982.

2. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر : خليل أحمد خليل، ط2 ، منشورات عويدات، بيروت، 2001.

د- المجلات ومقالات:

1. إمام عبد الفتاح امام ، مسيرة الديمقراطية ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 22 ، العدد الثاني 1993 .

2. أوراس زمياوي، جان جاك روسو المسكون بفكرة العدل والمساواة، آفاق المستقبل، العدد 15، سبتمبر.

3. تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، منشورات منتدى اقرأ الثقافي، 2009.

4. جمال مفرج، الفلسفة المعاصرة من المكاسب إلى الإخفاقات، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2009

5. عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي، السياسي المعاصر، جون راولز نموذجا، مجلة الفلسفة، العدد10، 2013.

6. عبد الله السيد، 18 مارس 2014، طرق النجاح، موقع الفلسفة في البكالوريا التونسية، نظرية العدالة لدى جون راولز الأطروحة ونقادها، 16 أفريل 2018.

7. عبد الله المطيري، جون راولز: فيلسوف الإنصاف نظريته في العدالة سياسية وليست أخلاقية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 12744، 19 أكتوبر 2013م.

8. مجموعة مؤلفين، الفلسفة الأخلاقية، من سؤال المعنى إلى مأزق الإجراء، منشورات الإختلاف ، الجزائر، 2013.

هـ- الرسائل الإلكترونية:

1. بورنان مصطفى، التأسيس الفلسفي للفكر السياسي الليبرالي المعاصر، جون راولز نموجا، رسالة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة، 2015-2016.

و- المواقع الكترونية:

1.عبد الله السيد ولد أباه، نظرية العدالة لدى جون راولز، تاريخ النشر 2010/12/23، 21:30:10.

2. محمد هاشمي، نظرية العدالة عند جون راولز، حمد العطار، 17-03-2016، 12:30.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
مقدمة	أ-ت
الفصل الأول: الأصول الفلسفية للعدالة	
المبحث الأول: مفهوم العدالة	2
المبحث الثاني: تاريخانية العدالة	4
أولا: في العصر اليوناني	4
ثانيا: في العصر الإسلامي.	8
ثالثا: في العصر الحديث	9
الفصل الثاني: المنطلقات والأسس التي تقوم عليها العدالة الراولزية	
المبحث الأول: العدالة كمفهوم سياسي عند جون راولز	15
المبحث الثاني: العدالة كإنصاف	21
المبحث الثالث: مبادئ العدالة الراولزية	28
المبحث الرابع: الموقف الأصلي وحجاب الجهل	30
الفصل الثالث: قانون الشعوب وتحقق العدل العالمي	
المبحث الأول: قانون الشعوب "بين المفهوم والمبادئ"	36
المطلب الأول: مفهوم قانون الشعوب	36
المطلب الثاني: المبادئ التي يقوم عليها	38
المبحث الثاني: كيفية التعامل مع أنواع الشعوب	44
المطلب الأول: طرق التعامل مع الشعوب المقبولة	44
المطلب الثاني: طرق التعامل مع الشعوب غير المقبولة	49
المبحث الثالث: المقاربات الفلسفية لجون راولز:	54
- بول ريكور	58

- أنطونيو نيغري	59
خاتمة	64
قائمة المراجع	68

فهرس المحتويات